جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي

أثر مؤشرات الحكم الرشيد على الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن ومصر وتونس خلال الفترة (1996-2012)

جميل عبدالخالق العريقي

قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، اليمن

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع مؤشرات الحكم الرشيد في كل من مصر وتونس واليمن، وذلك على مستوى كل مؤشر من المؤشرات المدروسة في الدول المختارة، ودراسة تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الدول للوصول إلى التنمية الاقتصادية، ومن ثم دراسة أثر مؤشر الحكم الرشيد على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد استندت الدراسة على فرضية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد عاملاً تابعًا يزيد كلما زادت مؤشرات الحكم الرشيد بوصفه عاملاً مستقلاً، وقد أظهرت تحليل مؤشرات الدراسة أن العلاقة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يمثل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحكم الرشيد مرتفعة، كما أظهر التحليل أن علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحكم الرشيد في حق التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي، ومُدركات الفساد، فيما لا توجد علاقة ذات دلالة مع مؤشرات فاعلية الحكومة، ومؤشر التنظيم وجودة الأداء، بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية في الدول المختارة، وغلبة الطابع البيروقراطي عليها، وحاجة دول الدراسة المختارة إلى تلك المؤشرات لأهميتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

Abstract:

The study aims to identify the reality of the indicators of good governance in Egypt, Tunisia and Yemen, at the level of each of the indicators studied in the selected countries, and study the development of the volume of foreign direct investment in these countries to reach economic development, and then study the impact of the index of good governance on The study was based on the assumption that foreign direct investment is a dependent factor that increases as indicators of good governance as an independent factor. An analysis of the study indicators shows that the relationship between FDI indicators as a percentage of GDP and the indicators of FDI The analysis also showed that there is a statistically significant correlation between the FDI indicator and the indicators of good governance in the right to vote and accountability, political stability, and corruption perceptions, while there is no significant relationship with the indicators of government effectiveness, Economic structures in the selected countries, the predominance of bureaucratic nature, and the need of the selected countries to study these indicators of their importance in attracting foreign direct investment.

المقدمة:

تُعد دراسة الحكم الرشيد من الدراسات الحديثة التي اهتمت بالاقتصاد المؤسسي للدول، ومدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ودورها في التنمية الاقتصادية، وبخاصة فيما يتعلق بمؤشرات الحكم العالمية المُقدمة من قبل بيانات ومؤشرات البنك الدولي، والذي بدوره أصبح تقييم أداء الحكم بالدولة ومقارنته باستخدام تلك المؤشرات في تطبيقات الاقتصاد القياسي وبحث أثر الحكم الرشيد على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق التنمية المستدامة بالدولة[1].

ولقد عرف موضوع الحكم الرشيد استخداما واسعًا من طرف الجهات الحكومية والمنظمات، وأصبح شرطًا أساسيًا وجوهريًا للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، كما يعد أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في ظل عجز أنظمة الحكم التي أثبتت النتائج فشلها[2]، وعليه فقد برزت معايير الحكم الرشيد المتضمنة كلاً من: (الشفافية، العدالة والمساواة، المشاركة، سيادة القانون، الرؤية الاستراتيجية، النزاهة، المساءلة، الفاعلية)، واحتلت مكانة رفيعة داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية وتُعدّ الدول العربية من بين الدول التي احتل الحكم الرشيد فيها رأس الأولويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[3].

تعاني كلٌّ من (مصر، وتونس، واليمن) بداية من الحكم الاستعماري للأنظمة الاستبدادية التي أدت إلى ضعف الإدارة الاقتصادية وغياب القانون، والذي بدوره انعكس بالسلب على عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء التنمية الاقتصادية بصفة عامة وتدني معدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة، فقد كان معدل النمو الاقتصادي لكل من مصر وتونس خلال الفترة من (2001-2015) حوالي (2.2%، 2.8%) في المتوسط سنويًا طبقًا لبيانات البنك الدولي في العام 2017[4]، كما أن انعدام الأمن في اليمن أدى إلى انهيار النمو الاقتصادي من (4.8% - 0.3%) خلال عامي 2013، 2014 على التوالي بحسب تقرير البنك الدولي، كما أشار تقرير البنك الدولي إلى أن أداء المالية العامة في اليمن عكس انهيار النمو في البلاد، مما أدى إلى تفاقم عجز المالية العامة إلى (8.7%) من إجمالي الناتج المحلي في العام 2014 مقابل (7.8%) في العام 2013، وفي العام 2015 انكمش الاقتصاد اليمني بنسبة (28%) من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالعام 2016 حيث ارتفع عجز الموازنة العامة إلى (11%) نتيجة الصراع وحدة الأزمة السياسية، والذي بدوره أدى إلى ارتفاع في معدلات التضخم ونقص في النقد الأجنبي بالبنك المركزي اليمني[5].

وبالنظر إلى اتجاه اليمن نحو منظومة الحكم الرشيد كأسلوب متقدم من أساليب الحكم والإدارة الجيدة أو الرشيدة وكهدف استراتيجي لتحقيق المصلحة الوطنية بجوانبها السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك للحفاظ على وحدة الوطن وأمنه واستقراره وتنسيق الجهود، ومضاعفتها للدفاع عنه وعن الدولة اليمنية والمجتمع ورفع مستوى التنسيق والتخطيط لتحقيق ذلك، والذي يمثل الأهداف الأساسية للاتفاق، مما يشكل نقلة نوعية ومتقدمة لوضع اليمن الحالي وثمرة للنضال السياسي في تاريخ اليمن المُعاصر.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ضعف إدارة الحكم الذي لم يستطع اللحاق بركب التطور الاقتصادي الجاذب لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء التنمية الاقتصادية، وبالتالي فقد أصبحت بحاجة إلى إرساء عناصر ومقومات إدارة رشيدة للحكم بوصفها المدخل الحقيقي لتحقيق

التنمية الاقتصادية للدول التي تعاني الفقر وتدني في متوسطات الإنتاج والدخل والاستهلاك، كما يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ومن أهم القضايا التي تواجه الدول النامية، كما ترتبط مشكلة الدراسة في تحليل وفهم مدى ارتباط المفاهيم النظرية للحكم الرشيد في زيادة أو تراجع حجم ونوع الاستثمارات الأجنبية وهل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبطة بعوامل أخرى غير تلك المؤشرات وبخاصة في كلٌّ من مصر وتونس واليمن، حيث شهدت دول الدراسة في السنوات الأخيرة تغيرات سياسية واقتصادية كبيرة أدت إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بما يرفع من معدل النمو الاقتصادي ويحقق أهداف التنمية بصفة عامة، غير أن النتائج لم تكن عند المستوى المطلوب، ويعزي هذا إلى سوء الحكم وضعف الإطار المؤسسي، وما نتج عنه من سوء الإدارة الاقتصادية، وضعف القانون وتفشي الفساد، وزيادة التفاوت الطبقي واختفاء الطبقة المتوسطة[6].

وتنبثق من إشكالية الدراسة عدة تساؤلات، يأتي أهمها فيما يلي:

- ما هي انعكاسات تبني الحكم الرشيد على أبعاد التنمية الاقتصادية في (مصر، وتونس، واليمن)؟
- ما هي المعوقات والتحديات الرئيسية للتنمية الاقتصادية لتبني الحكم الرشيد في (مصر، وتونس، واليمن)؟
- ما هو أثر مستوى الحكم على الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من (مصر، وتونس، واليمن)، ومدى أهميته النسبية مقارنة بالعوامل الأخرى التي تؤثر في النمو الاقتصادي؟
- إلى أي مدى أسهمت التغيرات المؤسسية والاقتصادية في الارتفاع بمستوى الحكم وبمعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بكل من (مصر، وتونس، واليمن)؟
- إلى أي مدى أسهم التغير الذي شهدته (مصر، وتونس، واليمن) في مستوى الحكم وأثره في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تتصدى لواحدة من أهم القضايا المعاصرة في الظروف الراهنة من ثورات في كل من مصر وتونس، ومن الأزمة اليمنية وما نتج عنهما من تغيير في أنظمة الحكم، كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تجمع بين الجانبين القديم والحديث، وقد يتمثل الجانب القديم في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر كقضية تقليدية. أما الجانب الحديث فيتمثل في مقاييس الحكم وإمكانية تقييم آثارها على معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه فسوف يتم متابعة تطور مستوى الحكم ومعدل النمو الاقتصادي لكل من دول الدراسة من خلال تقييم سياسات الحكم وتحديد نقاط الضعف بها وعلاجها، فضلاً عن توجيه سياسات المجتمع بما يحقق أهدافه وأولوياته من أجل تحسين مستوى الحكم وعلاج جوانب الضعف به في الوقت الراهن، وبخاصة في الظروف الراهنة بهذه الدول، كما تنبع أهمية الدراسة من الأهمية العلمية والنظرية، كذلك الأهمية التطبيقية، والتي هي على النحو الآتي:

الأهمية العلمية (النظرية):

- كونها من الدراسات الأولى بحسب علم الباحث التي تجرى حول معايير الحكم الرشيد وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء التنمية الاقتصادية للدول المُختارة خلال فترة الدراسة.
- الإضافة العلمية التي قد تأتي من هذه الدراسة لاسيما أنها، تتناول دراسة كل معيار من معايير الحكم الرشيد

وعلاقته بالنمو الاقتصادي ومدى أثره في الجوانب الاقتصادية الأخرى للدولة.

- كونها تتناول موضوعًا في غاية الأهمية وهو معايير الحكم الرشيد وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، وما يترتب على أي منها من عملية إصلاح وتطوير في ظل انتهاج التنمية المستدامة في الدول المتقدمة.
- تسهم هذه الدراسة في تنمية وزيادة المادة المتاحة في المكتبة الجامعية، حيث إن هذه الدراسة تطرقت لمفاهيم حديثة وهي معايير الحكم الرشيد وأثره في التنمية الاقتصادية على الدول النامية.

الأهمية العملية (التطبيقية):

- التوصل إلى سبل تفعيل الحكم الرشيد كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأهميته في تحقيق وخلق توازن بين قطاعات الدولة الاقتصادية بشكل يُقلص فيه الفساد ويكرس الديمقراطية كأفضل سبل لمواجهة التحديات الراهنة.
- التوصل إلى أهم النتائج والتوصيات التي يمكن أن تُشكل مرجعًا علميًا وعمليًا يفيد أصحاب القرار في وضع الخطط والإجراءات وفقًا لمعايير الحكم الرشيد للوصول إلى تنمية اقتصادية تتوافق والظروف الراهنة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه معايير الحكم الرشيد من أجل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد آليات التنمية الاقتصادية للدول النامية على وجه العموم، ودول الدراسة على وجه الخصوص، كما تهدف الدراسة إلى تحليل اثر مستوى الحكم من خلال مؤشرات الحكم الدولية (WGI) المقدمة من قبل البنك الدولي على معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من (مصر، وتونس، واليمن) خلال الفترة (1996-2012) وتحديد الأهمية النسبية لمستوى الحكم مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي ومن ثم، الإجابة عن التساؤلات المُنبثقة من إشكالية الدراسة والسابق طرحها، كما تهدف الدراسة إلى عدة أهداف رئيسية، يأتي أهمها فيما يلي:

- محاولة دعم وتجسيد الحكم الرشيد الذي يعدّ هدفًا رئيسيًا ضمن استراتيجية التنمية المستدامة وما يحققه من مكاسب على المستوى الاقتصادي للدولة.
- البحث عن بدائل استراتيجية لتفعيل الحكم الرشيد من خلال تقديم بعض المقترحات التي تساعد على تطبيق جيد لإدارة الحكم.
- التعرف على مستوى تطبيق معايير الحكم الرشيد للمساهمة في التنمية الاقتصادية للدول.
- اختبار العلاقة بين تطبيق معايير الحكم الرشيد ومدى أثرها في الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من مصر وتونس واليمن وحجم تطورها.
- دراسة علاقة الارتباط بين مؤشرات الحكم الرشيد، والاستثمار الأجنبي المباشر في كل من مصر وتونس واليمن.

فرضية الدراسة:

تأتي فرضية الدراسة مرتكزة على فرضيتين رئيسيتين، هما:

- **الفرضية الأولى:** هناك علاقة طردية بين مؤشرات الحكم الرشيد التي هي عامل مستقل، ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر التي هي عامل تابع، أي يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة، كلما كانت مؤشرات الحكم الرشيد فيها مرتفعة.
- **الفرضية الثانية:** هناك علاقة طردية بين مؤشرات الحكم الرشيد فيما يخص المؤشرات الستة المُشار إليها من قبل البنك الدولي، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر

كونها تمثل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أي يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة، كلما كانت الدولة أكثر تطبيقا لكل مؤشر من مؤشرات الحكم الرشيد.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على (المنهج الإحصائي، والمنهج المقارن، ومنهج النظم السياسية)، وهي على النحو التالي:

- **المنهج الإحصائي:** من خلال دراسة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأنظمة والسياسات المتعلقة فيها في كل من مصر وتونس واليمن خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى استخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحديد اثر مؤشرات الحكم الرشيد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- **المنهج المقارن:** من خلال مقارنة البيانات الإحصائية المتعلقة بمؤشرات الحكم الرشيد والاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تحديد موقع كل من مصر وتونس واليمن في تلك المؤشرات.
- **منهج النظم السياسية:** تكمن أهمية هذا المنهج في قدرته على تحليل العلاقات القائمة بين بُنى النظم السياسية المختلفة، ويوفر الفرصة للاستفادة من محاولة فهم أعمق لطبيعة النظام السياسي القائم، وعليه سوف يتم دراسة البنية المؤسسية والهيكلية للنظم السياسية العربية، عبر تطورها التاريخي خلال فترة الدراسة.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المتاحة للفترة (1996-2012)، ومن ثم الوقوف عند أهم التطورات الحاصلة خلال تلك الفترة، وتأتي دول الدراسة وهي "مصر وتونس واليمن" لتمثل أنموذجًا للدراسة، وذلك كون تلك الدول تعاني من تدني في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي ولا سبيل لها إلا في العمل بمؤشرات الحكم الرشيد للنهوض بالتنمية الاقتصادية بجميع قطاعات الدولة.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.

أولاً: المفاهيم الأساسية.

ثانيًا: مؤشرات الحكم الرشيد وأبعاده.

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة.

أولاً: الأدبية النظرية للدراسة.

ثانيًا: الأدبيات التطبيقية للدراسة.

المبحث الثالث: مؤشرات الحكم الرشيد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتونس واليمن.

أولاً: مؤشرات الحكم الرشيد في مصر وتونس واليمن.

ثانيًا: مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتونس واليمن.

ثالثًا: أثر مؤشرات الحكم الرشيد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتونس واليمن.

المبحث الأول
الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

اهتمت العلوم الاقتصادية بفكرة الارتباط بين الاقتصاد والسياسة وبرزت عدة مفاهيم للحكم الرشيد، ومن ثم الأبعاد والمؤشرات التي تقيس مدى التقدم والتطور الحاصل في الدول في ضوء الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتُعد مؤشرات الحكم الرشيد مؤشرات ذات أبعاد سياسية واقتصادية تحتوي على مبادئ يُحدد تطبيقها مدى تحقيق الدولة للحكم الرشيد، ومن أهم هذه المبادئ هو وجود الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية ومتطلبات حقوق الإنسان، وعدم التمييز، والاستقرار السياسي، وكذلك الشفافية ومحاربة الفساد الذي تعاني منه كل المجتمعات على اختلاف تطورها الحضاري والإنساني،

وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث لمفهوم الحكم والحكم الرشيد ومفهوم التنمية الاقتصادية، ومن ثم عرض لأبعاد ومؤشرات الحكم الرشيد وفقًا لآخر تحديثات أشار إليها البنك الدولي كأحد الركائز الأساسية لمتغيرات النمو الاقتصادي وفقًا لتلك الأبعاد والمؤشرات.

أولاً: المفاهيم الأساسية:

أ- مفهوم الحكم (الرشيد، الجيد):

اختلفت تعريفات الحكم والحكم الرشيد باختلاف المفكرين والكتاب في العلوم الاجتماعية والمتخصصين في المجالات المختلفة للمفهوم، فقد تطور المفهوم العلمي للحكم عبر الزمن، لكن أغلب المسميات تعني نفس المفهوم وإن اختلفت مسمياتها، حيث يرى البعض أن مفهوم الحكم يتمثل في ممارسة السلطة لإدارة شؤون البلد وموارده من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[7].

يُعرف الحكم الرشيد وفقًا لتقرير التنمية الإنسانية العربية بأنه: "نظام مُعقد من التفاعل بين الهياكل والتقاليد والوظائف والعمليات التي تتضمن عمليات المساءلة والمشاركة والشفافية"[8].

كما يُعرف بأنه: "العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة، لضمان حقوق الإنسان، ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد، وفي ظل سيادة القانون"[9].

وقد عُرف الحكم الرشيد بأنه: "مجموعة من المؤسسات والأعراف لممارسة السلطة وتشمل طريقة اختيار الحكومات ومراقبتها وتغييرها، وقدرة الحكومات على وضع وتطبيق سياسات ناجحة، واحترام المواطنين والحكومة للمؤسسات التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم"[10].

كما ظهرت تعريفات أخرى مُتعددة من قبل الكتاب والمُنظمات بعضها واسع ويتضمن قواعد وآليات التنفيذ والمنظمات والبعض الآخر ضيق حيث يركز على إدارة المؤسسات العامة، وفي مجالات محددة مثل الحكم وسيادة القانون[11].

ويعرفه برنامج الأمم المتحدة (UNDP) بأنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات وهي تتألف من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يكون للمواطنين والجماعات قدرة التعبير من خلالها عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم تركيزًا على البُعد السياسي"، وتُعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحكم بأنه: "استخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يتعلق بإدارة موارد الدولة وبما يضمن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإنه يركز على البعد الاقتصادي والإداري"[12].

كما عرفه البنك الدولي تعريفًا أكثر شمولية على أنه: "يتكون من التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في دولة ما متضمنًا العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة وسليمة، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم"[13].

وعليه، فإن الدول ذات الحكم الرشيد هي تلك الدول التي تمارس السلطة بموجب قوانين وقواعد ثابتة من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمساءلة بكل شفافية وبمشاركة كافة فئات المجتمع في عملية التنمية وإعداد السياسات الخاصة بالمجتمع[14].

ويكون الهدف من الحكم الرشيد تحسين إدارة الحكم من خلال فرض سيادة الدولة، وهو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير

موارد المجتمع وتقدم المواطنين، وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم[15].

وعلى الرغم من اختلاف التعريفات غير أنها تتفق ضمنيًا بأنّ الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الرشيد هو تحقيق رفاهية الأفراد والمواطنين وأمنهم واستقرارهم، عبر سياسات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وتقوم به قيادات سياسية مُنتخبة[16].

ب- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر، وكل تعريف يختلف عن الآخر من حيث الزاوية التي ينظر بها للاستثمار والغرض أو الهدف من الاستثمار، فيما يلي نورد بعض التعريفات لبعض المؤسسات الدولية:

عرف صندوق النقد الدولي (IMF) في كتاب ميزان المدفوعات الصادر في عام (1993) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك (51%) من ملكية المشروع[17].

تُعرف منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تُملك مستثمر ينتمي لدولة معينة تعرف بالدولة الأم في دولة أخرى تعرف بالدولة المضيفة، كما عرفه صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه امتلاك (10%) أو أكثر من رأس مال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها[18].

كما عرف الأونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها[19].

كما عرفته الأمم المتحدة ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في العام 2001، على أنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد ومنشآت الأعمال.

يتضح مما سبق وجود تشابه من حيث المضمون بين التعريفات السابق ذكرها، حيث تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس المال على دولة غير دولة صاحب رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليًا أو جزئيًا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح. فالعناصر الرئيسية التي يتطلب توفيرها في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في وجود تدفق الأموال نقدية من دوله إلى دوله أخرى وذلك بغرض إنشاء مشروع ربحي من خلال تولى إدارة ذلك المشروع كليًا أو جزئيًا.

ج- مفهوم النمو الاقتصادي:

يُمثل النمو الاقتصادي زيادة في تحقيق مستمرة للناتج المحلي أو الدخل المحلي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن، وبالتالي فإنه لكي يتحقق النمو الاقتصادي الحقيقي في أي مجتمع وفقًا لهذا المفهوم، يتطلب توافر ثلاثة شروط أساسية وهي: أن تكون الزيادة في الناتج أو الدخل المحلي حقيقة وليست نقدية وهذا يتطلب بدوره أن يكون معدل زيادة الدخل أو الناتج المحلي تفوق معدل التضخم، وأن يكون معدل زيادة الناتج أو الدخل المحلي تفوق معدل نمو السكان حتى يزداد متوسط دخل الفرد بالاستمرارية أي

تكون على المدى الطويل، كما يُقاس النمو الاقتصادي في المجتمع بمعدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل المحلي الحقيقي أي بالأسعار الثابتة خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا ويقاس معدل النمو السنوي من خلال معدل النمو البسيط فيما بين سنتين متتاليتين ومن خلال معدل النمو المركب في حالة زيادة الفترة عن سنتين، حيث يعطي متوسط معدل النمو خلالها، بما يعني أن معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي – (معدل نمو السكان + معدل التضخم)[20].

ثانيًا: مؤشرات الحكم الرشيد وأبعاده:

أ- مؤشرات الحكم الرشيد:

لقد كان ظهور مؤشرات الحكم الرشيد خلال عقد التسعينات نتيجة لفشل برامج التكيف الهيكلي التي بدأت منذ بداية عقد الثمانينات، بهدف إصلاح نظام الحكم في الدول النامية والفقيرة من خلال سيادة القانون، والحد من الفساد، وزيادة الديمقراطية، حيث تُعد شروطًا مُسبقة لفاعلية عمل نظام السوق، ومن ثم تحقيقًا للتنمية المستدامة[21]، حيث تستند مؤشرات الحكم الرشيد على ما تم تحديده من قبل البنك الدولي، وهي ستة مؤشرات تُعد بمثابة مؤشرات معيارية للحكم الرشيد[22]، كما أن المؤشرات العالمية للحكم (WGI) بأبعادها الأربعة هي دراسة طويلة الأجل لقياس تطورات الحكم في الدول بداية من (1996-2015)، وتغطي 215 دولة حول العالم وفقًا لآخر تحديث لها في العام 2017، وتنطوي هذه المؤشرات الستة للحكم على العديد من المؤشرات الفرعية تم تجميعها بطرق إحصائية محكمة، وقد تم الحصول عليها من مصادر متعددة للبيانات سواء من خلال عمليات المسح الاستقصائي للأسر والمنشآت، أو من مقدمي الخدمات والمعلومات التجارية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والدولية، **وفيما يلي عرض لمؤشرات الحكم الرشيد:**

1. **مؤشر حق التصويت والمساءلة** (Voice and accountability): يقيس الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة والحريات المدنية، والحقوق السياسية وشفافية القوانين والسياسات، كما يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في تكوين جمعيات واختيار حكوماتها بطريقة مؤسسية، فضلاً عن حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام.
2. **مؤشر الاستقرار السياسي** (Political stability): يقيس درجة استقرار النظام السياسي وتشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، كما يقيس حالات عدم الاستقرار أو حدوثها، ومن ثم يقيس التصورات التي يمكن أن تزعزع أو تزاح بها الحكومات بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف والإرهاب لأسباب سياسية.
3. **مؤشر فاعلية الحكومة** (Government Effectiveness): يقيس مدى فاعلية مؤسسات الدولة في إدارتها لمواردها، ومن ثم، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس وضع السياسات وتطبيقها في هذا المجال، فضلاً عن نوعية السياسات الحكومية ومصداقية الحكومة في تنفيذها.
4. **مؤشر التنظيم وجودة الأداء** (Regulatory Quality): تقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات بصور سليمة، والرقابة غير الفاعلة على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال من خلال القواعد

واللوائح التي تحكم عمل القطاع الخاص وتعمل على تنميته.

5. **مؤشر سيادة القانون** (Rule of Low): يقيس مدى ثقة المتعاملين في الالتزام بالقانون، وبخاصة فيما يتعلق بنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، واحتمالات وقوع الجريمة والعنف، وعليه فإن الجميع يخضعون للقانون ومن ثم لابد أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها وللحريات الطبيعية للإنسان.

6. **مؤشر مُدركات على الفساد** (Control of corruption): يقيس مدى استغلال القائمين بالسلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، فضلاً عن استحواذ النخب وذوي المصالح لبعض المنافع وقصرها على أنفسهم بقبول الرشاوى والعمولات واختلاس للأموال العامة، كما يقيس هذا المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد والتصدي له.

ومن خلال مؤشرات الحكم الرشيد يمكن تقييم مستوى الحكم بالدولة وأدائها، ومدى التطور به عبر الزمن، وتشجيع المستخدمين له في تحقيق أهداف مختلفة بدمج البيانات في مختلف المجالات الأكثر ملاءمة وفقا لاحتياجاتهم، وبالتالي يمكن بحث أثر الحكم كميًا على عديد من الجوانب والمتغيرات الكلية بالمجتمع، كما أن تطبيق هذه المعايير يُمثل القواعد العامة للحكم الرشيد بالدولة، ومن ثم يُسهم في تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحرية المساءلة وحماية حقوق الملكية والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي، الأمر الذي يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[23].

كما يتم عرض مؤشرات الحكم (WGI) بطريقتين: الطريقة الأولى: في صورة وحدات القياس لمؤشرات الحكم التي يتراوح مداها فيما بين: (- 2.5) كأداء ضعيف، (2.5) كأداء قوي، والثانية: من حيث الرتبة المئوية التي يتراوح مداها بين صفر كحد أدنى إلى 100 كحد أقصى، كما يتم ترتيب الدول على أساس أوزان نسبية للمؤشرات الفرعية المكونة لكل مؤشر، وتعطي أوزانًا نسبية أكبر للمؤشرات الأكثر ارتباطًا والعكس صحيح، مما يحسن من دقة المؤشرات التجميعية بالدولة[24]، وبصفة عامة فإن زيادة قيمة أي من المقياسين تدل على تحسن مستوى الحكم بالدولة، والعكس صحيح[25].

ولا ينبغي النظر إلى مؤشرات الحكم الستة السابقة على أنها مكونات مستقلة عن بعضها بطريقة أو أخرى، حيث إنه على سبيل المثال: يؤمن المرء أن أفضل آليات المساءلة تؤدي إلى الحد من الفساد، كما أن الحكومة الأكثر فاعلية يمكن أن توفر البيئة التنظيمية بشكل أفضل والعكس صحيح. كما أن احترام وسيادة القانون تؤدي إلى عمليات أكثر عدلا لاختيار واستبدال الحكومات وأقل إساءة لاستخدام المنصب العام في تحقيق مكاسب خاصة ومن ثم، تحد من الفساد بوجه عام، وفي ضوء هذه العلاقة التبادلية والتكاملية، فإنه عادة ترتبط هذه المؤشرات الستة المركبة للحكم مع بعضها البعض بعلاقة طردية وقوية في الدولة[26].

ب- أبعاد الحكم الرشيد:

للحكم الرشيد أربعة أبعاد أساسية تتمثل فيما يلي:

1. **البُعد السياسي:** يتمثل في طبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والتي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها.
2. **البُعد الاقتصادي:** يتمثل في قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات بصورة فعالة وإيجابية ترتبط

بأساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة، والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

3. **البُعد الاجتماعي:** يتمثل في بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة، والتي تتضمن احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة.

4. **البُعد الإداري:** يتمثل في مدى كفاءة الإدارة العامة، وتتعدد أشكال الفساد الإداري بين الرشوة، والمحسوبية والمحاباة، والواسطة ونهب المال العام[27].

ولإظهار التفاعل بين كلّ من الأبعاد الأربعة السابقة لابد من وجود إدارة عامة فاعلة تعمل على تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الرشيد هو الذي يتضمن حكمًا ديمقراطيًا يستند إلى المُشاركة والمحاسبة وعلى أساس الشفافية كآلية من آليات الحكم الرشيد[28].

المبحث الثاني
الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

تمهيد:

إن نوعية الحكم لاسيما فيما يتعلق ببعض العناصر مثل: حماية حقوق الملكية، وسيادة القانون تمثل محددات مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تبين للباحثين أن أهم محركات النمو الاقتصادي هو ارتفاع معدلات الاستثمار، وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، وكذلك فإن عوامل مثل: حماية حقوق الملكية وسيادة القانون، هي محددات حاسمة لمناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل [29].

وتُعد دراسة العلاقة بين متوسط مؤشرات الحكم الرشيد والاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات الحديثة نسبيًا، وتستمد وجهات النظر المختلفة في تحليلاتها لأثر الحكم على النمو الاقتصادي من الأسس العلمية لنظريات الاقتصاد المؤسسي، ومن واقع الدراسات التطبيقية في الدول المختلفة[30]، وقد تناولت عديد من الدراسات العلاقة بين جودة المؤسسات والأداء الاقتصادي من خلال ما يعرف بالحكم الرشيد أو الجيد[31].

ويتبع معظم الاقتصاديين والمتخصصين منهجًا واسع النطاق على أن الحكم الجيد يُمثل عامل أساسي في تحقيق معدلات نمو أسرع ومستويات أعلى من التنمية في المجتمع[32]، وذلك لأن الحكم الجيد يسهم في وضع السياسات الجيدة واستغلال الموارد بصورة أفضل[33]، كما يُسهم في تحسين كفاءة الأسواق، وتامين حقوق الملكية، وفاعلية تنفيذ العقود، نتيجة لزيادة الالتزام بسيادة القانون بما يحد من الفساد[34]، ومن ثم فهي أمور تعمل على توفير البيئة المواتية للنشاط الاقتصادي ومن ثم زيادة معدلات جذب الاستثمار، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال، فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية نتيجة لزيادة حصة الفئات الفقيرة من الدخل والحصول على الوظائف للحد من البطالة والتعليم والخدمات المختلفة[35].

أولاً: الأدبية النظرية للدراسة:

لقد أثبتت عديد من الدراسات أن تحسن الحكم يكون له آثارٌ إيجابية على النمو، كما يرتبط ارتفاع نوعية الحكم بزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، بينما يقل الإنفاق على الأمن والدفاع، ومن ثم جذب مزيد من رؤوس الأموال والتكنولوجيا للدولة، وكذلك تعظيم العدالة الاجتماعية[36]، كما الحكم الجيد بالنسبة لبعض الباحثين يكون مرادفًا للمؤسسات الجيدة، ويمكن تفسير العلاقة بين الحكم والنمو من خلال نظريات علم الاقتصاد المؤسسي، بحيث لا يتوقف الأداء الاقتصادي في أي دولة على العوامل الاقتصادية وحدها ولكن يكون للبيئة السياسية والمؤسسية دورٌ كبيرٌ في تحديده[37]، كما وتؤكد في هذا الشأن عديد من الدراسات أن الدول ذات الحكم

الجيد تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى مقارنة بالدول التي يكون بها مستوى الحكم أسوأ[38].

كما يرى بعض الباحثين أن الحكم الجيد لا يعد أداة التنمية فحسب، بل هو التنمية نفسها[39]، وعلى الرغم من ذلك يوجد جدل بين الاقتصاديين والباحثين فيما يتعلق بالعلاقة القوية بين مستوى الحكم والنمو وتدفق العلاقة السببية من الحكم إلى النمو، حيث يرى بعض الاقتصاديين عكس ذلك، فعلى سبيل المثال: يرجع ضعف مستوى الحكم في أفريقيا إلى أن أفريقيا فقيرة، كما يرون أنه لابد من بناء البنية التحتية أولا للقضاء على الفقر المدقع في بعض الدول النامية[40]، وهناك من يرى بأن العلاقة السببية تعمل في كلا الاتجاهين بين مؤسسات الحكم والنمو الاقتصادي، ومن ثم، تكون العلاقة بينهما تكاملية[41].

كما يرى بعضهم أن العلاقة بين مستوى الحكم والنمو الاقتصادي تتسم بطبيعتها المعقدة في التفاعل فيما بينهما، وفي بعض الأحيان لا تكون هذه العلاقة بالضرورة إيجابية[42]، وفيما يتعلق باتجاه العلاقة السببية لا يمكن الحصول على إجابة محددة في هذا الشأن إلاّ في ظل استخدام مؤشرات محددة لقياس نوعية الحكم ، ومن ثم يمكن تحديد الطريقة التي بها تحدث تدفقات تلك العلاقة السببية، سواء على مستوى المؤشرات كلها أو بعض منها، فقد استخدموا سيادة القانون كمؤشر للحكم، والدخل الحقيقي للفرد كمؤشر للنمو الاقتصادي في عينة من 153 دولة، وتوصلوا إلى وجود علاقة سببية قوية من الحكم الجيد إلى النمو الاقتصادي، أقوى بكثير من العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس.

كما يؤكد بعض الاقتصاديين على أنه لا يمكن تحقيق النمو المستقر والتنمية المستدامة بدون وجود مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة، والحكم الجيد يترتب عليه أن تعمل هذه المؤسسات بشكل كفء كالبرلمان والسلطة القضائية العادلة وأظهرت العديد من الدراسات أن العلاقة السببية عادة تكون من الحرية السياسية إلى النمو الاقتصادي، كما توجد علاقة قوية بين الديمقراطية وجودة الحكم، كما تشجع الديمقراطية على النمو في الأجل الطويل من خلال تأثيرها على نوعية الحكم[43]، حيث لا تعمل المؤسسات بشكل صحيح إلا في ظل الديمقراطية على المدى الطويل، حيث لا تعمل المؤسسات بشكل صحيح إلا في ظل الديمقراطية على المدى الطويل[44]، كما أنها تحد من تصرفات المسؤولين الفاسدين، ومن ثم، تحد من الفساد بوجه عام، وهذا بدوره يحفز على الابتكارات التكنولوجية ويوفر البيئة والمناخ الملائمين لزيادة معدلات الاستثمار والإنتاج، وكلها أمور تسهم في الارتفاع بمستوى الأداء الاقتصادي وتدعم النمو على المدى الطويل[45].

كما أن الارتفاع في رأس المال البشري نتيجة لارتفاع معدل النمو ومستوى التنمية يحسن بدوره من مؤسسات الحكم، ومن ثم، الديمقراطية، وبالتالي تكون العلاقة بين الديمقراطية والنمو تكاملية ويعزز كل منهما الآخر[46].

وقد اختلف بعض العلماء في شأن القنوات التي تؤثر من خلالها الديمقراطية في النمو الاقتصادي، فيرى البعض أن الديمقراطية تؤثر في النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال الذي يعد من المتغيرات المهمة التي تحدد النمو، وهو ما ثبت من خلال عينة من البيانات في مجموعة من الدول خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث أظهرت النتائج أن الديمقراطية تحسن من تراكم رأس المال البشري والمادي، ومن ثم، ترفع من معدل النمو الاقتصادي[47].

كما يرى بعضهم الآخر أن الديمقراطية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الصحة العامة والتعليم، حيث تسهم في تحسينهما في الدول الفقيرة نسبيا، الأمر الذي يسهم في الارتفاع برأس المال البشري،

ومن ثم، الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي[48]، وقد أدخل بعض العلماء الانقسامات العرقية والدينية كعوامل مهمة في المناقشة، حيث يرى بعضهم أن الأسباب الرئيسية لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في عديد من الدول النامية تتمثل في بعض المشكلات الأساسية، مثل: انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وعدم الاستقرار السياسي، والعجز المالي المتزايد وضعف النظم المالية، والتدخلات الحكومية المتزايدة، وعدم كفاية وكفاءة البنية التحتية، وهذه القضايا ترتبط بشكل إيجابي مع الانقسامات العرقية والدينية كما في أفريقيا، وتستند حججهم في ذلك إلى أن المجتمع الذي تسوده مثل هذه الانقسامات يزداد فيه دور الأنشطة الريعية والفساد مقارنة بالمجتمعات الأكثر تجانسا، وتتفاقم هذه المشكلات في المجتمعات غير الديمقراطية وتعوق النمو الاقتصادي بها، غير أنه مع ارتفاع مستوى الديمقراطية بالمجتمع يقل تأثير هذه الانقسامات على النمو الاقتصادي[49].

ويرى بعضهم الآخر أن النمو الاقتصادي له علاقة بالأنظمة الديمقراطية، حيث إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يترتب عليه ارتفاع مستويات الدخول ومستوى المعيشة بالمجتمع، الأمر الذي يسهم في ارتفاع مستوى التعليم وخلق طبقة متوسطة أمنة ويحسن من موقف الدولة عالميا، وهي أمور تسهم بدورها في تحسين مستوى الحكم وارتفاع مستوى الديمقراطية بالمجتمع[50]، وقد غير عدد من العلماء وجهة نظرهم فيما يتعلق بان التنمية أولا والديمقراطية لاحقا، حيث تؤكد البيانات التاريخية أن أنظمة الديمقراطيات الفقيرة قد نمت بمعدلات أسرع وفي وقت أقل من الأنظمة الاستبدادية الفقيرة، وعليه فإن الديمقراطية تكون سابقة على التنمية وتسببه كما أن فكرة التنمية أولا والديمقراطية في وقت لاحق ليست حجة خاطئة فحسب، بل إنه قد تم استخدامها لتبرير السياسات الاستبدادية والديكتاتورية كما أنه قد تُحدث التنمية الاقتصادية ولا تتحقق الديمقراطية[51].

ثانيًا: الأدبيات التطبيقية للدراسة:

اعتمدت العديد من الدراسات التطبيقية على أبعاد ومؤشرات الحكم الرشيد، مثل: (مؤشر عدم الاستقرار السياسي، ومؤشر الفساد، وسيادة القانون)[52]، وأكدت العديد من الدراسات أن سيادة القانون وما يسهم به في تحقيق أهداف الحفاظ على حقوق الملكية وإنفاذ العقود يترتب عليه آثارا إيجابية على التنمية الاقتصادية[53]، كما أن تحسين مؤسسات الحكومة يحسن من الأداء الاقتصادي ويحقق أهداف التنمية بالمجتمع[54]

كما استخدمت دراسات أخرى متغيرات أكثر شمولاً لمؤشرات الحكم وبخاصة الحديثة منها نسبيا وتؤكد عديد من هذه الدراسات على أن الحكم الجيد يحقق نتائج أفضل للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وسوف يتم استعراض أهم هذه الدراسات وفقا لتسلسلها التاريخي وقد جاءت هذه الدراسات تحت العناوين التالية:

- **دراسة (Singh & Jun, 1995): "بعنوان محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية"**، استخدم الباحثان تحليلات تطبيقية لعدد من المؤشرات السياسية والاقتصادية منها: الاستقرار السياسي، المخاطر السياسية، والوضع الاقتصادي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تم تطبيق الدراسة على الدول النامية، واستخدمت الدراسة في التحليل أسلوب السلاسل الزمنية للبيانات، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي له أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي، بينما الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي تعاني من عدم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وقد بينت الدراسة أن النمط التصديري هو العنصر الأهم في تفسير السبب في

جذب دولة ما للاستثمار الأجنبي المباشر دون غيرها من الدول[55].

- **دراسة** (Jiho and You, 1999): **بعنوان: "هل يعد الاستقرار السياسي محددًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا الجنوبية خلال الفترة من** 1977 **إلى** 1991**م؟"**، استندت الدراسة على فرضية أن عدم الاستقرار هو المحدد الرئيسي في عدم تفضيل بلد بعينه للمستثمرين، ركزت الدراسة على ستة متغيرات هي: المظاهرات الاحتجاجية، والاغتيالات السياسة، وإضرابات العمال، والتهديد الخارجي، والوفيات من العنف المحلي، والانقلابات العسكرية، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا في فترات زمنية معينة كان فيها عدم الاستقرار السياسي حادًا في كوريا الجنوبية، بدرجة أثرت على السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر كما حدث في عام 1980، ورفضت الدراسة فرضية أن عدم الاستقرار هو المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بل خلصت الدراسة إلى أن الظروف والسياسات الاقتصادية السائدة هي المحدد الرئيس للمستثمر للاستثمار خلال الأزمات السياسية[56].

- **دراسة** (Khan, 2008): **بعنوان: "قيادة الدول النامية نحو التحول الاجتماعي"**: أشارت الدراسة إلى عوائد الإدارة واكتساب التكنولوجيا والنمو على المدى الطويل، وذلك في عينة من 54 دولة خلال الفترة (1980-1990) وتم تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات، الأولى: الاقتصاديات المتقدمة ذات الدخل المرتفع، الثانية: الدول النامية ذات معدلات النمو المرتفعة. الثالثة: الدول النامية ذات معدلات النمو المنخفضة[57]، وقد توصلت الدراسة إلى أن جميع المؤشرات توضح وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين نوعية الحكم والنمو الاقتصادي، ويقتصر ذلك على الدول المتقدمة ومجموعة محدودة من الدول النامية، كما أنه لا يوجد فرق واضح في مؤشرات الحكم فيما بين المجموعتين من الدول النامية، ومن ثم، لا تكون العلاقة بين الحكم الجيد والنمو الاقتصادي قوية[58].

- **دراسة** (El Beblaw, 2008): **بعنوان: "النمو الاقتصادي في مصر"**: أشارت الدراسة إلى المعوقات والقيود خلال الفترة (1974-2004)، وقد توصلت الدراسة إلى أنه خلال تلك الفترة كان أداء الاقتصاد المصري أقل مقارنة بالدول الأكثر نجاحا في الشرق الأقصى بالرغم من أن الظروف الأولية في مصر كانت أفضل مقارنة بهذه الدول، ويعزي ذلك إلى ضعف النمو الصناعي نتيجة لضعف نظام الحكم واستبداده والاعتماد على اقتصاد شبه الريع، ونظام التعليم غير الكفء[59].

- **دراسة** (Huynh, 2009): **بعنوان: "النمو والحكم: تحليل اللامعلمية"**، وذلك في مجموعة كبيرة من الدول، وتم استخدام مؤشرات الحكم الستة. وتوصلت الدراسة إلى أن ثلاثة مؤشرات كان لها تأثير معنوي وإيجابي على النمو وهي: (التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وسيادة القانون)، بينما المؤشرات الثلاثة الأخرى هي (فاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية، والسيطرة على الفساد) فقد كانت غير معنوية[60].

- **دراسة** (Fayissa, 2010): **بعنوان: "أثر الحكم على النمو الاقتصادي: شواهد من أفريقيا"**، وذلك في عينة من 28 دولة أفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة (2004-1990)، واستخدمت مؤشرات الحكم الستة بالإضافة إلى المؤشر العام للحكم، مع الأخذ في الاعتبار المصادر التقليدية للنمو. وتوصلت إلى أن جميع مؤشرات الحكم تؤثر إيجابيا على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن تختلف أهمية هذا التأثير من مؤشر إلى آخر، كما تزداد أهمية التأثير بالدول ذات مستويات

الدخل الأقل، مما يدلل على أهمية الحكم الجيد وأثره في النمو الاقتصادي في هذه الدول[61].

- **دراسة (Sebudubudu, 2010): بعنوان: "أثر الحكم الجيد على التنمية والفقر في أفريقيا:** باستخدام حالة بوتسوانا"، وقد أظهرت أهمية الحكم الجيد في سياق الديمقراطية وأثره في الارتفاع بمستوى التنمية البشرية، وزيادة حجم الطبقة المتوسطة، نتيجة لسيادة القانون، والحد من الفساد، ومن ثم، الارتفاع بمستوى التنمية والحد من الفقر[62].

- **دراسة (Zidi A. & Dhifallah, 2013): دراسة بعنوان: "الفساد والحكم والنمو الاقتصادي: تحليل باستخدام بيانات السلاسل القطاعية"**، وذلك في عينة مكونة من 30 دولة نامية خلال الفترة (1998—2011)، وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وطريقة (OLS). وتشير النتائج إلى وجود تحسن في نوعية المؤسسات السياسية مع انخفاض مستوى الفساد وتحقيق النمو المستدام في الدول النامية، كما أن تحسن مستوى الحكم والمساءلة الحكومية بفعّل من دور السياسات المختارة في مكافحة الفساد[63].

- **دراسة (العلجوني، 2013): بعنوان: "أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وناقش البحث بالتحليل خصائص ومبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد وعلاقة كل ذلك بالنمو الاقتصادي، على المدى القصير، والقدرة على إدامته بما يُحقق التنمية الاقتصادية المُستدامة، على المدى الطويل. كما تم تطوير نموذج اقتصادي رياضي لقياس أثر الحكم الرشيد في إدامة النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1996-2011) باستخدام الانحدار المتعدد ذي التأثير الثابت، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للحكم الرشيد على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية. وقد أظهر التحليل أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابيًا بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية، وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، سواء كانت الدولة نفطية أم غير نفطية لم يُؤثر في هذه العلاقة. كما أظهرت النتائج بأنه ليس جميع مؤشرات الحاكمية على نفس المستوى من الأهمية في التأثير في النمو الاقتصادي. فلمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمسألة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح بسبب ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي، وعدم ملاءمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي[64].

- **دراسة (Zubair, 2014) بعنوان: "الحكم الرشيد: نمو الاقتصاد الباكستاني والمؤشرات العالمية للحكم"**، وذلك خلال الفترة (2002— 2011)، وركزت الدراسة على أربعة مؤشرات للحكم وهي التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وسيادة القانون، والتحكم في الفساد، باستخدام أسلوب معاملات الارتباط والانحدار البسيط. وتؤكد النتائج أن تحسن مستوى الحكم يسهم في الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي، وأن مؤشر الاستقرار السياسي يكون تأثيره أكبر على النمو الاقتصادي مقارنة بالمؤشرات الأخرى[65].

المبحث الثالث
مؤشرات الحكم الرشيد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتونس واليمن

تمهيد:

اعتمدت مؤشرات الحكم الرشيد على احترام مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية، ووقف العمل بالقوانين

الاستثنائية، وحماية ضمانات استقلال القضاء، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وضمان مبدأ سيادة القانون، وإصلاح التشريعات التي تتعارض مع حريات الرأي والتعبير، وتداول المعلومات والحق في المعرفة، كما تستند على مقاومة الفساد والتصدي لنهب المال العام وتعزيز آليات الشفافية والمحاسبة[66].

أولاً: مؤشرات الحكم الرشيد في مصر وتونس واليمن:

أ- مؤشر حق التصويت والمساءلة (Voice and accountability):

جدول رقم (1): مؤشر حق التصويت والمساءلة في اليمن ومصر وتونس للفترة من (1996-2012)

الأعوام	الدولة		
	اليمن	مصر	تونس
1996	-0.71	-0.74	-0.53
1998	-0.8	-0.85	-0.77
2000	-0.84	-0.82	-0.71
2002	-1.21	-1.06	-0.95
2003	-0.94	-1.08	-0.95
2004	-0.93	-0.99	-0.81
2005	-1.06	-0.96	-0.01
2006	-1.18	-1.22	-1.23
2007	-1.13	-1.2	-1.27
2008	-1.21	-1.18	-1.26
2009	-1.25	-1.13	-1.29
2010	-1.28	-1.2	-1.34
2011	-1.42	-1.11	-0.37
2012	-1.39	-0.74	-0.19
المتوسط	**-1.09**	**-1.02**	**-0.90**

Source: World Bank, Governance Matters 2007, World Governance Indicators (1996-2010).

يتبين من تحليل الجدول رقم (1)، أن أفضل الدول في مؤشر حق التصويت والمساءَلة هي تونس، تليها مصر، ثم اليمن، وفي ضوء الأنظمة السياسية في دول الدراسة شأنها شأن معظم الدول العربية، فهي تتميز بخاصيتين مهمتين هما، نظام حكم يرتكز على نظام الحزب الواحد، وهيمنة الرئيس على كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية، وعدم وجود ضوابط وتوازنات فعّالة داخل النظام السياسي بين الحكم والمعارضة[67]، كما أن تلك الأنظمة هي أنظمة تعتمد على الأمن وتفعيل قانون الطوارئ وما يترتب على ذلك من خرق للحريات، ومن ثم التضييق على حرية التعبير والرأي، وفي ظل هذا الاختلال البنيوي والوظيفي في توازن السلطات وضعف النمو السياسي، والذي بدوره أدى إلى ظهور العديد من مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي والإداري بكافة أجهزة الدولة، كما أن الاختلالات البنيوية أدت إلى تحويل واقع الحكم إلى صراعات متتالية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تشهد حصول أية تغييرات سياسية ذات شأن[68]، وعلى الرغم من عملية التحول الليبرالي الديمقراطي الشكلية في كل من مصر واليمن وتونس، والقيام ببعض التعديلات الدستورية والتشريعية كحق تكوين الأحزاب السياسية، وحرية الانضمام إليها، وإجراء انتخابات على أساس تعددي، إلا أن تلك النظم الحكومية لم تملك تصورًا أو رؤية واضحا للتنمية الاقتصادية وأداء أي دور فعال في الحياة السياسية والاقتصادية[69].

ب- مؤشر الاستقرار السياسي (Political stability):

جدول رقم (2) :مؤشر الاستقرار السياسي في اليمن ومصر وتونس للفترة من (1996-2012)

الأعوام	الدولة		
	اليمن	مصر	تونس
1996	-1.28	-0.64	0.1
1998	-1.22	-0.11	0.11
2000	-1.21	-0.07	0.21
2002	-1.41	-0.49	0.05
2003	-1.45	-0.7	0.25
2004	-1.62	-0.79	0.07
2005	-1.45	-0.75	0.03
2006	-1.31	-0.88	0.25
2007	-1.56	-0.6	0.18
2008	-1.98	-0.5	0.13
2009	-2.19	-0.64	0.18
2010	-2.22	-0.91	0.1
2011	-2.42	-1.45	-0.37
2012	-2.43	-1.48	-0.73
المتوسط	**-1.69**	**-0.71**	**0.04**

Source: World Bank, Governance Matters 2007, World Governance Indicators (1996-2010).

يتبين من تحليل الجدول رقم (2)، أن اغلب دول الدراسة تعاني من تدني الاستقرار السياسي فيها خلال فترة الدراسة، وتعد اليمن أكثر دول الدراسة في عدم الاستقرار

السياسي وحدوث العنف، ثم تليها مصر، ثم تليها تونس، ويرجع السبب في ذلك إلى الممارسات الاستبدادية، والقمعية التي مارستها وتمارسها الأنظمة العربية الحاكمة ضد شعوبها، حيث كانت هذه الأنظمة تعتقد بأنها في مأمن من الغضب الاجتماعي الذي كانت توهم به نفسها طويلاً، إلى ردود فعل دفاعية أدخل المجالين السياسي والاجتماعي، في حالة ثورة أو احتقان، وأدركت النخب الحاكمة بأن نتائج تلك الحالة ستكون غير محمودة، كما أن إقفال المجال السياسي لنخبة السلطة دفع جماعات اجتماعية عديدة إلى اتخاذ الدين وسيلة لممارسة العمل السياسي كما في مصر وتونس، وفرض على جماعات أخرى اللجوء إلى أساليب العنف، للتعبير عن مطالبها، فأدى التسلط إلى تعريض الاستقرار السياسي للتصدع، وكان لا بد من تنفيس التعبئة النفسية العامة طريقا للخروج من الفتنة بالانتقال إلى الديمقراطية[70]، فالطابع الراديكالي لتلك الأنظمة خلال فترة الدراسة ساهم في اعتلال النظام السياسي بها، والإسراف والاستنزاف للموارد الاقتصادية، كما ساهمت كل تلك الأحداث في تدهور حالة النظام والقانون، وخصوصًا مع تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها، سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة، مثل مشكلات الصراعات والحروب الأهلية في اليمن، أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان في مصر وتونس، وجاءت ثورات الربيع العربي لتثبت أن النظم الملكية الوراثية كانت أقدر على التصدي للثورات عنها في دول الجمهورية كمصر، وتونس، واليمن، وغيرها والتي فشلت في أي نوع من أنواع التقارب مع شعوبها، بالرغم من الشعارات والبرامج السياسية التي تخاطب الشعب بصورة مثالية أكثر منها بصورة واقعية[71].

ج- مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness):

جدول رقم (3): مؤشر فاعلية الحكومة في اليمن ومصر وتونس للفترة من (1996-2012)

الأعوام	الدولة		
	اليمن	مصر	تونس
1996	-0.59	-0.15	0.41
1998	-0.75	-0.17	0.55
2000	-0.78	-0.21	0.52
2002	-0.81	-0.41	0.64
2003	-0.75	-0.34	0.55
2004	-0.94	-0.26	0.5
2005	-0.93	-0.43	0.43
2006	-1	-0.61	0.45
2007	-0.94	-0.46	0.47
2008	-0.96	-0.44	0.34
2009	-1.09	-0.34	0.33
2010	-1.03	-0.43	0.19
2011	-1.13	-0.55	0.05
2012	-1.28	-0.77	-0.02
المتوسط	**-0.92**	**-0.39**	**0.39**

Source: World Bank, Governance Matters 2007, World Governance Indicators (1996-2010).

يتبين من تحليل الجدول رقم (3)، أن كلاً من مصر وتونس تتساوى في فاعلية أداء الحكومة بالرغم من أنها هي الأخرى متدهورة خلال فترة الدراسة، وجاءت اليمن من حيث سوء فاعلية أجهزة الدولة فيها، نتيجة الصراعات الحزبية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، والحرب الطائفية، وخروج كثير من المناطق القبلية في اليمن عن سيطرة أجهزة الدولة، ثم التغيير السلمي لرئيس الدولة التي تعدّها كثير من المؤسسات الدولية بالدولة الفاشلة، أما في مصر، فقد حولها النظام السياسي الحاكم من دولة لكل المواطنين إلى دولة (مبارك) المرتكزة على العائلية والحزبية، ومن ثم دولة (حزبية) المرتكزة على الإخوان، وما يلفت النظر في هذا المؤشر أنه يغلب عليه وجهة نظر المؤسسات الدولية ذات الطابع الإصلاحي الاقتصادي والإداري داخل الدولة بهدف خدمة المؤسسات والشركات الدولية وليس المحلية، ونتيجة دلك سارت كلّ من مصر وتونس في السياسات الليبرالية في المجال الاقتصادي. إلا أنها ارتبطت

بالوضع العالمي وشروط صندوق النقد الدولي للوصول إلى النمو الاقتصادي.

د- مؤشر التنظيم وجودة الأداء (Regulatory Quality) **:**

جدول رقم (4): مؤشر التنظيم وجودة الأداء في اليمن ومصر وتونس للفترة من (1996-2012)

الأعوام	الدولة		
	اليمن	مصر	تونس
1996	-0.44	-0.01	0.03
1998	-0.48	-0.34	-0.07
2000	-0.68	-0.35	-0.05
2002	-0.82	-0.5	-0.15
2003	-0.73	-0.62	0
2004	-0.85	-0.49	-0.07
2005	-0.82	-0.41	-0.1
2006	-0.77	-0.42	0.15
2007	-0.67	-0.27	0.08
2008	-0.71	-0.18	0.09
2009	-0.63	-0.18	0.01
2010	-0.6	-0.18	-0.02
2011	-0.81	-0.33	-0.19
2012	-0.70	-0.49	-0.21
المتوسط	**-0.69**	**-0.33**	**-0.035**

Source: World Bank, Governance Matters 2007, World Governance Indicators (1996-2010).

يتبين من تحليل الجدول رقم (4) أن اليمن تُعد في المرتبة الثالثة من دول الدراسة وتسبقها مصر، ومن ثم تونس في عبء التنظيم وجودة الأداء، وتتميز اليمن بأحادية وتفرد السلطة فيها، مما يزيد من التدخلات السياسية في معظم القرارات الاقتصادية. أما مصر فتعد من الدول المتوسطة في تدخلاتها السياسية في حرية الأسواق والتحكم بالأسعار، وتأسيس المشاريع الإنتاجية، وتليها تونس في هذا الصدد، وبينت معظم تقارير التنمية البشرية العربية، أن النظام الاقتصادي في دول الدراسة شأنها شأن باقي الدول العربية هو الاقتصاد المعتمد على الدخل الريعي، الذي يتكون من الإيرادات النفطية، والتحويلات الرسمية الخارجية، والفوائض المالية لمؤسسات القطاع العام. ولعل من ابرز خصائص الإيرادات الريعية هي أنها تنجم عن امتلاك الدولة لمورد أو ثروة استثنائية بحكم السيادة، وأنها تؤول إلى خزينة الدولة بشكل تلقائي من دون أن تمر بقنوات قد تعرّضها للمساءلة، فمعظمها نتاج اتفاقيات نفطية أو أمنية أو مساعدات رسمية خارجية تعقدها الدولة مع جهات أجنبية بعيدًا عن الشفافية، والمراجعة، والرقابة من الجهات الرقابية المختصة.

هـ- مؤشر سيادة القانون (Rule of Low) **:**

جدول رقم (5): مؤشر سيادة القانون في اليمن ومصر وتونس للفترة من (1996-2012)

الأعوام	الدولة		
	اليمن	مصر	تونس
1996	-0.95	-1.21	0.08
1998	-0.89	-1.19	-0.01
2000	-0.76	-1.34	-0.01
2002	-0.96	-1.45	0.04
2003	-0.76	-1.24	0.05
2004	-0.75	-1.21	0.11
2005	-0.87	-1.27	0.03
2006	-0.98	-1.04	-0.2
2007	-0.82	-0.93	-0.2
2008	-0.71	-0.99	-0.05
2009	-0.86	-1.09	-0.06
2010	-0.98	-1.05	-0.11
2011	-0.27	-0.39	-0.11
2012	-1.27	-0.45	-0.14
المتوسط	**-0.91**	**-1.06**	**-0.04**

Source: World Bank, Governance Matters 2007, World Governance Indicators (1996-2010).

يتبين من تحليل الجدول رقم (5) أن دول الدراسة تهبط في مؤشر سيادة القانون بدءًا باليمن كأعلى المؤشرات، وتليها مصر، ومن ثم تونس شأنها شأن معظم البلدان العربية، وبالرغم من أن معظم الدساتير المعمول بها في دول الدراسة تنص على القضاء باعتبارها سلطة مستقلة إلا أنه في بعض الأحيان يتدخل في عملها النظام السياسي، بما يؤدي إلى عدم وجود شفافية واضحة في بعض الأمور المتعلقة بأنظمة الحكم، ومن ثم تكون بيئة خصبة تعزز وجود الفساد.

و- مؤشر مُدركات على الفساد (Control of corruption):

جدول رقم (6): مؤشر مُدركات على الفساد في اليمن ومصر وتونس للفترة من (1996-2012)

الأعوام	الدولة		
	اليمن	مصر	تونس
1996	-0.35	-0.07	-0.22
1998	-0.89	-0.25	-0.03
2000	-0.91	-0.39	-0.03
2002	-0.96	-0.3	-0.55
2003	-0.85	-0.48	-0.31
2004	-0.01	-0.53	-0.26
2005	-0.79	-0.52	-0.09
2006	-0.69	-0.65	-0.06
2007	-0.7	-0.68	-0.11
2008	-0.69	-0.71	-0.18
2009	-1.05	-0.43	-0.09
2010	-1.14	-0.56	-0.13
2011	-1.18	-0.65	0
2012	-1.23	-0.57	0
المتوسط	**-0.88**	**-0.48**	**0.015**

Source: World Bank, Governance Matters 2007, World Governance Indicators (1996-2010).

يتبين من تحليل الجدول رقم (6) أن اليمن تحتل المرتبة الثالثة لدول الدراسة في مُدركات على الفساد، فلقد كان لسيطرة الحزب الحاكم المطلقة على الحكم في اليمن، دورٌ كبيرٌ في استفادة الأشخاص والمؤسسات القريبة من السلطة، حيث وجدت الحكومة اليمنية نفسها أمام ضغوط محلية وإقليمية ودولية لإحداث تقدم ملموس في ما يتصل بإصلاح إدارة الحكم، وأمام حاجتها إلى جمع التمويلات المطلوبة للمضي قدما في تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة وبرنامجها الاستثماري، أقدمت الحكومة في يناير 2006 على إقرار ما سمي الأجندة الوطنية للإصلاحات على مرحلتين (للفترة 2006 - 2010) بصورة منسجمة مع توجهات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية للسنوات نفسها، وقد احتوت هذه الأجندة على خطة الحكومة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وتعزيز استقلال السلطة القضائية وتحسين بيئة أداء الأعمال والمناخ الاستثماري وتقوية المؤسسات والتوجه الديمقراطي، أما مصر العربية فقد جاءت في المرتبة الثانية لدول الدراسة وتليها تونس في المرتبة الأولى، وأنه من واقع الأرقام الخاصة بالبنك الدولي لإحصائية عام 2012، وفي السياق فقد اعتبرت الأنظمة السياسية لدول الدراسة أن الأمن هو من دوافع الاستقرار الداخلي، بما يضعه في قمة الهرم السياسي، الأمر الذي أدى إلى فشل التنمية واستشراء للفساد، بما يعطل من إقرار تشريعات عامة تعزز الشفافية الاقتصادية والإدارية والسياسية، وإقامة محاكمات علنية لمسئولين كبار اتهموا بالفساد وإساءة استخدام مراكزهم وعزلهم من مناصبهم.

جدول رقم (7): متوسط مؤشرات الحكم الرشيد في اليمن ومصر وتونس للفترة من (1996-2012)

م	متوسط المؤشرات	الدولة		
		اليمن	مصر	تونس
1	**حق التصويت والمساءلة**	-1.09	-1.02	-0.90
2	**الاستقرار السياسي**	-1.69	-0.71	0.04
3	**فاعلية الحكومة**	-0.92	-0.39	0.39
4	**التنظيم وجودة الأداء**	-0.69	-0.33	-0.035
5	**سيادة القانون**	-0.91	-1.06	-0.04
6	**مُدركات على الفساد**	-0.88	-0.48	0.015

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول أرقام: (1-6).

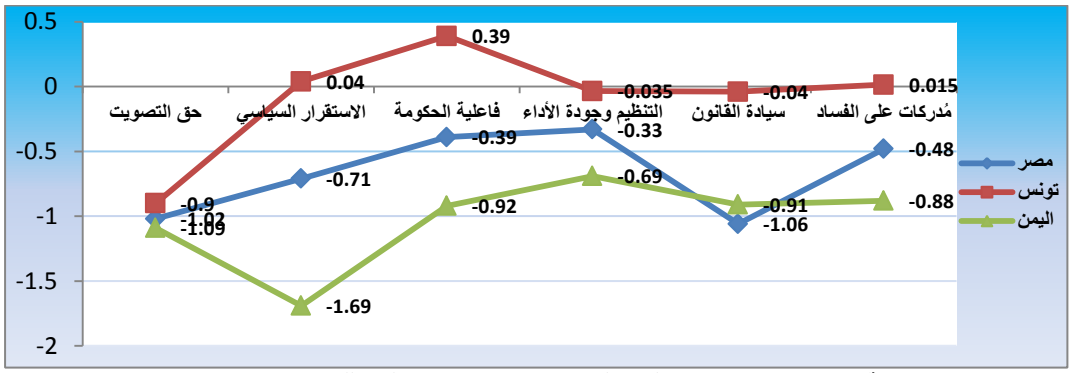

شكل رقم (1): متوسط مؤشرات الحكم الرشيد في مصر وتونس واليمن للفترة من (1996-2012)

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم: (7).

يتبين من تحليل الجدول رقم (7) أن اليمن تحتل المرتبة الثالثة فيما يخص مؤشرات الحكم الرشيد الستة، ومن ثم تليها مصر، وتونس، وعليه يتضح أن معايير الحكم الرشيد لا يُعمل بها في دول الدراسة، وهو ما تفترضه الدراسة، ويجيب عليه متوسط المؤشرات.

ثانيًا: مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتونس واليمن:

يأتي مفهوم مناخ الاستثمار على وفق تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أنه مُجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف بالسلب أو بالإيجاب على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، ومن على اتجاهات الاستثمارات، وهى تشمل الأوضاع والظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية[72]، وقد اتخذت دول الدراسة إجراءات عديدة لتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي إليها، منها إصدار قوانين وتشريعات تحمي هذا النشاط، مع العمل على خفض بعض الضرائب المفروضة على مؤسسات القطاع الخاص، وفتح الأبواب لجميع قطاعات الاقتصاد أمام مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق فتح مكاتب وهيئات لتشجيع الاستثمار، وتقديم المساعدة اللازمة.

أ- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر وتونس واليمن للفترة (1996- 2012):

شهد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الدراسة تطورًا ملحوظًا خلال العامين (1997-1998)، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى القفزة النوعية التي شهدها حجم الاستثمارات الأجنبية في دول الدراسة، كما تشير نتائج مؤشر السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في دول الدراسة للفترة (1996-1999) أنه قد تم تسجيل نتائج إيجابية، حيث سجل أعلى ارتفاع له سنة 1997، ثم سجل قيمة سالبة سنة 1998 نتيجة تدني أسعار النفط خلال تلك السنة، أما سنة 1999 فقد شهد المؤشر خلالها تحسنًا ملحوظًا نتيجة معاودة أسعار النفط الارتفاع. واعتمد مناخ الاستثمار في الدول العربية على مؤشري نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ومؤشر نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي[73].

وتبيّن أرقام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الدراسة للفترة (2002-2006) تفاوتًا بين أداء هذه البلدان وإمكانية جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، كما في مصر الذي فاق أداؤها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كلاً من تونس واليمن، وفي العام 2006 احتلت تونس المرتبة 59 عالميًا من حيث الإمكانية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما احتلت اليمن المرتبة 88 عالميًا في جذب الاستثمار في العام 2006[74]. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الفترة (2007-2010)، فإن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركزت في مصر، ومن ثم تونس، وتليها اليمن.

وقد أظهر تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية في العام 2010 تباين على نطاق واسع، في نمط التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، حيث جاءت مصر المرتبة الثانية حيث تراجع إجمالي التدفقات الواردة إليها من (7.6) مليار دولار إلى (6.385) مليار دولار خلال العام 2010، أي بانخفاض بلغت نسبته (4.9%)، فيما انخفضت التدفقات الواردة إلى تونس بنسبة (10.4%) في العام 2010، لتبلغ ما قيمته (1.6) مليار دولار مقارنة بالعام 2009، حيث كان يبلغ قيمة (1.7) مليار دولار، وفي اليمن، فقد انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بما نسبته (70%) لتبلغ نحو (196) مليون دولار في العام 2010. كما كشف التقرير

السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) ومناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العامين (2012-2013)، عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ومنها دول الدراسة بمعدل (9.8%) إلى (47) مليار دولار في العام 2012، مقارنة بالعام 2011 ليبلغ (42.9) مليار دولار، كما ورد بالتقرير أن الارتفاع الطفيف الذي جاء كمحصلة للعديد من العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة على مناخ الاستثمار في دول الدراسة ومن بينها الهدوء النسبي للأحداث السياسية في بعض دول الدراسة كتونس ومصر أما اليمن فمازالت تعاني من أزمة سياسية واقتصادية، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر، وتونس، واليمن، حيث توالت تدفقات الاستثمار الأجنبي كدولة مضيفة، فجاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة (2798) مليون دولار وبحصة (5.9%)، ثم تونس بقيمة (1944) مليون دولار، وبحصة (4.1%).

جدول رقم (8): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى اليمن ومصر وتونس للفترة من (1996-2012)

الأعوام	الدولة		
	اليمن	مصر	تونس
1996	1.60	4.636	351
1997	8.138	9.886	5.377
1998	219	1.076	668
1999	308	1.065	368
2000	6	1.235	779
2001	136	510	486
2002	102	647	821
2003	6	237	584
2004	144	2.157	639
2005	302	5.376	782
2006	1.121	10.043	3.312
2007	917	11.578	1.618
2008	463	9.495	2.761
2009	2.129	6.6711	8.1687
2010	3.93	6.6385	5.1512
2011	-713	-483	1156
2012	4	2798	1944
المتوسط	**145.7**	**288.5**	**613.2**

المصدر: - قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي 2011، ص247.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول العربية وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي 2011 السنة (29)، العدد (3)، 2011.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للفترة (1970-2010).

يتبين من تحليل الجدول رقم (8) أن الواقع الاقتصادي لدول الدراسة قبل وبعد الثورات، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي من (4.2%) في العام 2010 إلى (2.2%) في العام 2011 بفعل الحراك السياسي، وعلى مستوى الدول التي شهدت ثورات كان معدل الانخفاض في العام 2011 من متوسط العشر سنوات (2000- 2010) في مصر (-3.1%)، وفي تونس (-4%)، وفي اليمن (10.7-%)، كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2011 بنسبة (100%) في مصر، (24%) في تونس، (43%)، وانخفضت السياحة في نفس العام بنسبة (33%) في مصر، (31 %) في تونس، (28%) في اليمن. كما انخفض سعر صرف عملات دول الدراسة، والتي شهدت حراكًا سياسيًّا نشطًا بنسب عالية في ظل تلك الانخفاضات لا شك أن العائد على الاستثمارات عمومًا بما فيها الاستثمارات الأجنبية قد تعرضت هي الأخرى للانخفاض.

ب- نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

تعكس نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي، وبالتالي مدى الأثر الذي يُحققه على اقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار، والذي يشير إلى أن أكبر المساهمات تحققت في دول الدراسة ذات الاقتصاد الصغير نسبيًا مثل مصر وتونس، أما بالنسبة لليمن، فالأمر يختلف حيث إنها من الدول الأقل نموًا في العالم، كما أن صغر الاحتياطي النفطي لديها يؤثر على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للموارد الطبيعية.

جدول رقم (9): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن ومصر وتونس للفترة من (1996-2012)

الأعوام	الدولة		
	اليمن	مصر	تونس
للفترة من (1996-2005)			
1996	-0.8255	0.8604	1.6250
1997	-1.7764	1.0873	1.7525
1998	-3.0258	1.2341	3.0569
1999	-3.5383	1.1591	1.6035
2000	0.0589	1.2911	3.6285
2001	1.3802	0.5620	2.2050
2002	0.9333	0.7477	3.5470
2003	-0.6873	0.3205	2.1259
2004	0.9194	2.7244	2.0495
2005	-1.5863	5.6911	2.4265
المتوسط	-0.81178	1.56777	2.40203
للفترة من (2006-2012)			
2006	4.9139	9.3212	9.6228
2007	3.5785	8.7603	4.1538
2008	5.1144	5.7597	6.1555
2009	0.4594	3.5704	3.8775
2010	0.6497	2.9753	3.418
2011	-1.6462	-0.2088	2.4774
2012	1.0395	1.1060	4.2186
المتوسط	2.0156	4.469157	4.846229

المصدر:

- قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي 2011.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للفترة (1970-2013).

يتبين من تحليل الجدول رقم (9)، والشكل رقم (2) أن تونس تحتل المرتبة الأولى بين دول الدراسة في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تليها مصر في المركز الثاني، فيما جاءت اليمن في المرتبة الأخيرة نظرًا لما عانته ومازالت تعانيه من أزمات على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما يوضح الجدول أن هناك ارتفاعًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (2002-2006) حسب إحصاءات البنك الدولي، ثم تبعها انخفاض في نسبة التدفقات خلال الفترة من (2007-2011) من نسبة (6%- 1.7%) ثم ارتفعت النسبة قليلاً إلى (2.4%).

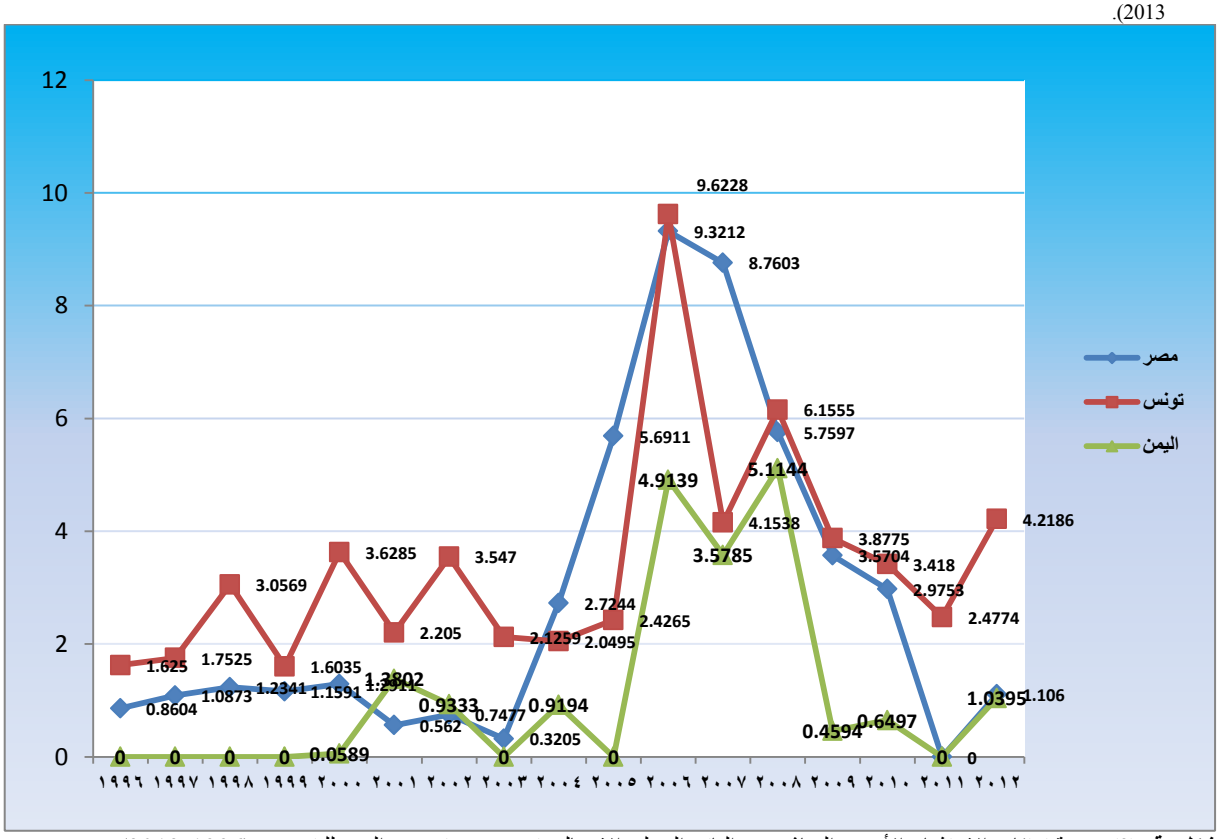

شكل رقم (2): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في مصر وتونس واليمن للفترة من (1996-2012)

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم: (9)

ثالثًا: أثر مؤشرات الحكم الرشيد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتونس واليمن:

لمؤشرات الحكم الرشيد أثره على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتضمن ذلك الأثر زيادة مؤشرات الحكم الرشيد التي تُساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والذي بدوره يزيد من معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم تأتي التنمية وإعادة البناء على أساس سليم ينبني على حكم رشيد، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقل في البلدان الأكثر فسادًا، كما يساهم الحكم الرشيد في انفتاح للتجارة للمساهمة بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير مناخ ملائم للاستثمار[75]، كما تلعب مؤشرات الحكم الرشيد دورًا سلبيًا الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية النمو الاقتصادي باعتبار أن تطبيق تلك المؤشرات يظهر في صورة ضرائب مضافة على الاستثمار، ومن ثم تزداد التكلفة إلي الحد الذي يمثل عقبة في نمو الاستثمار المحلي والأجنبي، وعليه فإنه يجب على الحكومات أن تراعي في صياغتها للتشريعات حماية الاستثمارات الأجنبية وحماية وتوفير البيئة الآمنة للاستثمار الأجنبي المباشرة على أن يكون ذلك مرتبطًا في إطار تطبيق الحكم الرشيد وإدماج أفراد المجتمع للمشاركة في الاستثمار المحلي أو الأجنبي[76].

أ- المتوسطات والانحرافات المعيارية لمؤشرات الحكم الرشيد في مصر وتونس واليمن:

جدول رقم (10): المتوسط والانحراف المعياري لمؤشرات الحكم الرشيد في اليمن ومصر وتونس

الدولة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
اليمن	-6.18	0.58	3
مصر	-3.99	0.37	2
تونس	-0.53	0.058	1

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مجموع بيانات الجدول رقم (7).

يتبين من تحليل الجدول رقم (10) أن اليمن تمثل أقل درجة في مؤشرات الحكم الرشيد وبمتوسط (6.18-)، فيما كانت أفضل دول الدراسة في متوسط المؤشرات تونس بمتوسط (0.53-)، وتليها مصر بمتوسط (3.99-).

ب- المتوسط الحسابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (11): المتوسط الحسابي لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن ومصر وتونس

الدولة	متوسط تدفقات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الترتيب
اليمن	1.20	3
مصر	6.04	2
تونس	7.24	1

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مجموع بيانات الجدول رقم (9).

يتبين من تحليل الجدول رقم (11) في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مضافة إلى الناتج القومي الإجمالي، أن تونس احتلت المرتبة الأولى بمتوسط (7.24)، بينما احتلت مصر المرتبة الثانية بمتوسط (6.04)، وتلتها اليمن وهي أقل متوسط في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بمتوسط (1.20) في ترتيب دول الدراسة.

ج- اتجاه العلاقة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحكم الرشيد:

جدول رقم (12): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحكم الرشيد في اليمن ومصر وتونس

الدولة	الترتيب الكلي في مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر	الترتيب الكلي في مؤشرات الحكم الرشيد	اتجاه العلاقة
اليمن	3	3	طردية
مصر	2	2	طردية
تونس	1	1	طردية

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مجموع بيانات الجدولين رقمي (10، 11).

يتبين من تحليل الجدول رقم (12) أن العلاقة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحكم الرشيد علاقة طردية، أي أن دول الدراسة التي ترتيبها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتفعًا، يُعد ترتيبها في مؤشرات الحكم الرشيد مرتفعًا.

نتائج وتوصيات الدراسة

ومن خلال ما سبق يمكن الإشارة إلى أن الاستفادة من التجارب الناجحة لدى الآخرين تُعد خطوة أساسية تُساعد على تخفيض التكاليف المرافقة لعمليات إصلاح إدارة الحكم، كما أنه لا يمكن تطوير إدارة الحكم بالاعتماد على الصدفة والاحتمالية، وأن بناء مؤسسات حكم تعمل على وفق المنافسة والمساءلة تُعد من العمليات الصحيحة والتي تأخذ مدة زمنية قد تطول نسبيًا، وأن التحرك ضمن هذه المسيرة يحتاج إلى تغيير جذري في التراث والثقافة التي أرفقت إدارة الحكم في الأنظمة السابقة، كما أن تحقيق إدارة الحكم الرشيد وتطويرها تتطلب المشاركة من جميع اللاعبين الأساسيين أي الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وفي حالة حصول ذلك تحقق الدول نتائج ايجابية تتمثل في زيادة معدل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، **وعليه فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، على النحو التالي:**

أولاً: النتائج:

- إن مفهوم إدارة الحكم الرشيد يُعد من المفاهيم الحديثة التي تستخدم لتوضيح العلاقة بينه وبين المُؤشرات الاقتصادية الأخرى.
- أن معظم المُؤشرات المُستخدمة للتعبير عن إدارة الحكم في مصر وتونس واليمن تُعبر عن ضعف نُضج هذه المُؤشرات. كما أن هناك ترابطًا وثيقًا بين هذه المؤشرات إذ لا يمكن تحقيق إحداها على حساب الأخرى بل يجب تطبيقها معًا في آن واحد.
- تؤكد أهمية الحكم الجيد على تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، كونها تُساهم في توفير البيئة المواتية للنشاط الإنتاجي، واستغلال الموارد بصور أفضل، وتحسين كفاءة الأسواق، ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال، وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- تُعاني مصر وتونس واليمن من انخفاض مستوى الحكم، حيث سجلت كلّ مؤشرات الحكم قيمًا متدنية وكان مستوى الحكم أقل في مصر واليمن مقارنة بتونس، وانعكس ذلك في انخفاض معدل النمو الاقتصادي بدول الدراسة وتراجعه بدرجة أكبر في اليمن نتيجة للأزمة اليمنية المُستمرة.
- توضح نتائج القياس وجود علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج بكل من مصر وتونس في الأجل الطويل.
- توضح نتائج القياس أن مستوى الحكم يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي في مصر واليمن، ويعدّ أحد الأسباب الرئيسية المسؤولة عن تدني معدل النمو الاقتصادي بهما.
- أن العلاقة بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحكم الرشيد علاقة طردية موجبة أي أن الدول التي ترتيبها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتفعًا، يعد ترتيبها في مؤشرات الحكم الرشيد مرتفعة كذلك.

ثانيًا: التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في الارتفاع بمستوى الحكم ومعدل النمو الاقتصادي في مصر وتونس واليمن بالمستقبل فيما يلي:

- ضرورة إجراء عمليات إصلاح شاملة تتضمن كافة جوانب الحكم، بما يمكن من الارتفاع بكفاءة مؤسسات الحكم والإدارة بكل من مصر وتونس واليمن، وبما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، الأمر الذي يسهم بدوره في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.
- الاهتمام بالإصلاح السياسي بما يُؤمن على توفير الحرية الديمقراطية الحقيقية، فضلاً عن تفعيل القانون ومحاربة الفساد بكافة أشكاله وعلى كافة المستويات، حيث

يعد ذلك من المقومات الأساسية والضرورية لتوفير المناخ الملائم لتحقيق التنمية المستدامة ويسهم في الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.

- تفعيل سياسة الانفتاح التجاري واتخاذ السياسات الملائمة في هذا الشأن وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه عمليات التصدير، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.
- يجب المحافظة على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال الدعم المستمر لاحتياطي النقد الأجنبي، ومن ثم، الحد من تراجع قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي يسهم في توفير المناخ الملائم للنشاط الإنتاجي والاستثمار، وبالتالي الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي.
- العمل على توفير فرص عمل من خلال البرامج والمؤسسات الحكومية وتشجيع ودعم وتوجيه القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة وتوفير البيئة الاستثمارية المُناسبة.
- إعادة النظر في بعض القوانين وخاصة تلك التي تم إرثها من الحقبة السياسية الماضية.
- العمل على توفير واستكمال البنية التحتية السليمة والمخططة للعمل على تغطية للخدمات الأساسية المطلوبة لفترات زمنية عديدة.
- على الفاعلين الدوليين توفير الموارد المالية اللازمة للسماح للبنك المركزي اليمني بالعمل على استقرار قيمة الريال اليمني وكذلك توفير الدولار للسوق المحلي، حيث إن ارتفاع الدولار أمام الريال اليمني بنسبة 25% خلال العالم 2015م قد أدى إلى ارتفاع أسعار السلع مما ضاعف الأعباء على الشعب اليمني.

الهوامش:

(1) Kaufmann D. & Kraay A., "Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going? "World Bank Policy Research, Working Paper, No. 4370, World Bank - Development Research Group (DECRG), http://papers.ssrn.com/. 2010, b, p.2.

(2) عبد الحق حملاوي، "الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الرشيد، تجربة الجزائر (1999- 2007)، الجزائر، 2013، ص2.

(3) World Bank, The Worldwide Governance Indicators (WGI), http://info.worldbank.org/. 2011 a-b, p. 3.

(4) World Bank, World Development Indicators (WDI), Economic and Social Data Service (ESDS) International, http://esds80.mcc.ac.uk/. 2017 b, p. 5.

(5) تقرير البنك الدولي، "الآثار الاقتصادية للحرب والسلام، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، العدد (10)، يناير 2016.

(6) Yamada T., Sustainable Development and Poverty Reduction under Mubarak's Program, Discussion Paper, No. 145, (IDE), http://www.ide-jetro.jp/., 2008, pp. 9-11.

(7) Schneider H., Participatory Governance: The Missing Link for Poverty Reduction, OECD Development Centre, No. 17, http://www.oecd-ilibrary.org/., 1999, p. 7.

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص3.

(9) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن: قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، 2007.

(10) حسن كريم، مفهوم الحكم الرشيد، مجلة المستقبل العربي، العدد(309)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

(11) Kaufmann D. & Kraay A., "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", World Bank Policy Research, Working Paper, No. 5430, WB- Development Research Group (DECRG), http://papers.ssrn.com/., 2010, p. 3.

(12) El Gemaye J., "Arab Transitions Paradigm: Integrating Governance and Growth", Middle East Initiative Speaker Series, Belfer Center for Science and International Affairs -Harvard Kennedy School, Online at: http://belfercenter.hks.harvard.edu/., 2014, p. 5.

(13) WBb, The Worldwide Governance Indicators (WGI), http://info.worldbank.org/., 2011.

(14) Rai V., Audit, Good Governance and Sustainable Development, Institute of South Asian Studies (ISAS), http://www.isas.nus.edu.sg/., 2015, pp. 2-5.

(15) شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، الفساد لتحسين إدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، الأمم المتحدة، 13 من نوفمبر 1998، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

(16) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، العدد(309)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

(17) حسن بن رفدان الهجوع، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

(18) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر: التعاريف والقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد (3)، السنة (3)، الكويت، 2004.

(19) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010، على شبكة الانترنت http://www.iaigc.Net.

(20) Durlauf S. N. & Blume L. E., The New Palgrave: Dictionary of Economics, Second Edition, Vol. (2), Macmillan Publishers Ltd, New York, 2008, p. 675.

(21) Khan M. H., Governance, Growth and Development: Background paper for UNRISD Poverty Reduction and Policy Regimes, UNRISD, http://www.unrisd.org/., 2008, p. 1.

(22) Huynh K. P. & Jacho-Chavez D. T., "Growth and governance: A nonparametric analysis", Journal of Comparative Economics, No. 37, www.elsevier.com/locate/jce., 2009, p. 4.

(23) Albassam B., A., "The Relationship Between Governance and Economic Growth During Times of Crisis", European Journal of Sustainable Development, Vol. 2, No 4, PP. 1-18, http://www.ecsdev.org/images/., 2015, p. 6.

(24) World Bank, The Worldwide Governance Indicators (WGI), http://info.worldbank.org/., 2011 a -b, p. 3.

(25) Kaufmann D. & Kraay A., "Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?. "World Bank Policy Research, Working Paper, No. 4370, World Bank - Development Research Group (DECRG), http://papers.ssrn.com/., 2010 b, p.12.

(26) Rodrik D., "Thinking about governance", Governance, Growth and Development Decision-making, World Bank, http://siteresources.worldbank.org/., 2008, p. 18.

(27) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، العدد(309)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

(28) محمود الفطافطة، الفساد والصورة الأخرى للهلاك، 2007، www.aman-palestine.org.

(29) Kaufmann D. & Kraay A., "Growth without Governance", World Bank Development Research Group (DECRG), Policy Research Working Paper 2928. http://papers.ssrn.com/., 2002, p. 16.

(30) Nakagawa H., "Democracy, Governance and Growth", Political Studies Association, Pacific Islands, http://www.arts.auckland, 2009, p. 4.

(31) Zidi A. & Dhifallah S. M., "Corruption, Governance and Economic Growth in Developing Countries: Analysis by Panel Data", International Journal of Management & Business studies, Vol. 3, Issue 2, http://www.ijmbs.com/32/1/ahmed., 2013, p. 259.

(32) Tiwari A. K. & Kalita M., "Governance and Foreign Aid in ASIAN Countries", Economics Bulletin, Vol. 31, Issue 1, http://ideas.repec.org, 2011, p. 3.

(33) Kaufmann D. & Kraay A., "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", World Bank Policy Research, Working Paper, No. 5430, WB- Development Research Group (DECRG), http://papers.ssrn.com/., 2010a, p. 1.

(34) Stein H., The World Bank and the Making of the Governance Agenda, http://www.trackingdevelopment.net/., 2009, p. 8.

(35) Zubair S. S., "Good Governance: Pakistan's Economic Growth and Worldwide Governance Indicators", Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, Vol. 8, No. 1, http://www.jespk.net/., 2014, p. 260.

(36) Gray H., Governance for Economic Growth and Poverty Reduction: Empirical Evidence and New Directions Reviewed, http://www.gsdrc.org/, 2007, p.18.

(37) Kong T., "Governance quality and economic growth", Working Papers in Economics & Econometrics, No. 537, http://ideas.repec.org/, 2011, p. 1.

(38) Chibba M., "Governance and Development: The Current Role of Theory, Policy and Practice", World Economics, Vol. 10, No. 2, http://www.relooney.info/., 2009, p. 81.

(39) Zidi A. & Dhifallah S. M., "Corruption, Governance and Economic Growth in Developing Countries: Analysis by Panel Data", op cit., 2013, p. 25.

(40) Nakagawa H., "Democracy, Governance and Growth", op cit, 2009, p. 3.

(41) Gray H., Governance for Economic Growth and Poverty Reduction: Empirical Evidence and New Directions Reviewed, op cit., 2007, p.9.

(42) Huynh K. P. & Jacho-Chavez D. T., "Growth and governance: A nonparametric analysis", op cit., 2009, p. 124.

(43) UNDP, "Governance for Sustainable Development", Discussion Paper, http://www.undp.org/content/dam/, 2014, p. 3.

(44) Sharma S. D., "Democracy, Good Governance, and Economic Development", Taiwan Journal of Democracy, Vol. 3, No. 1, http://www.tfd.org., 2004, p. 3.

(45) Rivera-Batiz F. L., "Democracy, Governance and Economic Growth: Theory and Evidence", Review of Development Economics, Vol. 6, Issue 2, http://onlinelibrary.wiley.com/doi/., 2002, pp. 225-247.

(46) Diebolt C., Mishra T., Ouattara B. & Parhi M., Does democratic distance matter for economic growth interdependence? A cross country analysis, DIME Final Conference, 6-8 April 2011, Maastricht, http://final.dime-eu.org/, 2014, p. 5.

(47) Tavares J. & Wacziarg R., "How Democracy Affects Growth", European Economic Review, Vol. 45, http://www.sciencedirect.com/., 2001, pp. 1341-1378.

(48) Baum M. A. & Lake D. A., "The Political Economy of Growth: Democracy and Human Capital", American Journal of Political Science, Vol. 47, Issue 2, http://onlinelibrary.wiley.com, 2003, PP. 333-347.

(49) Easterly W. & Levin R., "Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions", Quarterly Journal of Economics, Vol. 112, http://qje.oxfordjournals.org/, 1997, P. 1203.

(50) Nakagawa H., "Democracy, Governance and Growth", op cit, 2009, p. 2.

(51) Siegle J. T., Weinstein M. M. & Morton M. H., "Why Democracies Excel", Foreign Affairs, September/October, http://www.foreignaffairs.org/, 2004, p. 4.

(52) Fayissa B. & Nsiah C., "The Impact of Governance on Economic Growth: Further Evidence for Africa", Working Paper Series, http://frank.mtsu.edu/, 2010, p. 4.

(53) UN, "Environmental Rule of Law: Critical to Sustainable Development", Issue Brief, the United Nations Environment Programmers (UNEP), http://www.unep.org/delc/, 2015, p. 1.

(54) Dash B. B. & Raja A. V., "Institutions and the Quality of Governance: An Empirical study on interstate Differences in Economic Development in India", Asia- Pacific Development Journal, Vol. 16, No. 1, http://e.unescap.org/, 2009, p. 3.

(55) Singh, H, and Jun, W, "Some New Evidence of Determinations of Foreign Direct Investment In Developing Countries" ,World Bank, Working Paper, 1995.

(56) Jiho ,Jang and You, Seungkwan,"Does Political Instability Matte? Political Instability as a Determinant of Us Foreign Diredct Investment in Korea, 1977-1991. "Presented at the Southern Political Science Association, Savannah, GA, November 1999.

(57) Khan M. H., Governance, Growth and Development: Background paper for UNRISD Poverty Reduction and Policy Regimes, op cit, 2008, p. 17.

(58) Khan M. H., Strategies For State-Led Social Transformation: Rent Management, Technology Acquisition and Long-Term Growth, ADB Workshop on Making Markets Work Better for the Poor, http://eprints.soas.ac.uk/, 2004.

(59) El Beblawi H., Economic Growth in Egypt: Impediments and Constraints (1974–2004), The World Bank, Working Paper, No. 14, http://www.growthcommission.org/, 2008.

(60) Huynh K. P. & Jacho-Chavez D. T., "Growth and governance: A nonparametric analysis", op cit., 2009.

(61) Fayissa B. & Nsiah C., "The Impact of Governance on Economic Growth: Further Evidence for Africa", op cit., 2010.

(62) Sebudubudu D., "The impact of good governance on development and poverty in Africa: Botswana - A relatively successful African initiative", African Journal of Political Science and International Relations, Vol. 4, No. 7, http://www.academicjournals.org/, 2010.

(63) Zidi A. & Dhifallah S. M., "Corruption, Governance and Economic Growth in Developing Countries: Analysis by Panel Data", International Journal of Management & Business studies, Vol. 3, Issue 2, http://www.ijmbs.com/32/1/ahmed., 2013.

(64) محمد العجلوني، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية، بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، عقد في إستانبول، تركيا، خلال الفترة 9-2013/9/11.

(65) Zubair S. S., "Good Governance: Pakistan's Economic Growth and Worldwide Governance Indicators", Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, Vol. 8, No. 1, http://www.jespk.net/, 2014.

(66) نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 42002، ص9.

(67) عمرو حمزاوي، حركات المُعارضة في العالم العربي، شبكات ومنظمات خارج أُطر السياسات الشرعية، مؤسسة كارينجي للسلام، 14 ديسمبر 2009.

(68) سارة فيلبس، أوراق كارنيغي، تقييم الإصلاح السياسي في اليمن مؤسسة كارينجي للسلام، فبراير 2007.

(69) محمد المقداد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومراكزه، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، 2007.

(70) محمد حافظ يعقوب، القطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي، المؤسسة. الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 1997.

(71) عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، في كتاب: أحمد ولد داداه وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

(72) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قسم البحوث والدراسات، تقرير المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، 2010.

(73) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قسم البحوث والدراسات، تقرير المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، 2004.

(74) UNCTAD, World Investment Report 2004: The Shift Towards Services, United Nations, New York, 2004.

(75) Smarzynska, B. and S. Wrei, 2000, Corroption and Composition of Foreing Direct Investment: Firm-Level Evidence, NBER WP 7969.

(76) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن: قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سابق، الأردن، 2007.

مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر: التعاريف والقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد (3)، السنة (3)، الكويت، 2004.
- حسن بن رفدان الهجوع، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

- حسن كريم، مفهوم الحكم الرشيد، مجلة المستقبل العربي، العدد(309)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- سارة فيلبس، أوراق كارنيغي، تقييم الإصلاح السياسي في اليمن مؤسسة كارينجي للسلام، فبراير 2007.
- عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، في كتاب: أحمد ولد داداه وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- عبد الحق حملاوي، "الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الرشيد، تجربة الجزائر (1999 - 2007)، الجزائر، 2013.
- عمرو حمزاوي، حركات المُعارضة في العالم العربي، شبكات ومنظمات خارج أُطر السياسات الشرعية، مؤسسة كارينجي للسلام، 14 ديسمبر 2009.
- محمد العجلوني، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية، بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، عقد في إستانبول، تركيا، خلال الفترة 9 -2013/9/11.
- محمد المقداد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومركزاته، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، 2007.
- محمد حافظ يعقوب، القطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي، المؤسسة. الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 1997.
- محمود الفطافطة، الفساد والصورة الأخرى للهلاك، 2007، www.aman-palestine.org.
- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن: قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، 2007.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010، على شبكة الانترنت http://www.iaigc.Net.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قسم البحوث والدراسات، تقرير المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، 2010.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، قسم البحوث والدراسات، تقرير المؤشر العام لسهولة بيئة أداء الأعمال، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، 2004.
- نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2002.
- تقرير البنك الدولي، "الآثار الاقتصادية للحرب والسلام، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، العدد (10)، يناير 2016.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية:

- Albassam B., A., "The Relationship Between Governance and Economic Growth During Times of Crisis", European Journal of Sustainable Development, Vol. 2, No 4, PP. 1-18, http://www.ecsdev.org/images/, 2015.
- Baum M. A. & Lake D. A., "The Political Economy of Growth: Democracy and Human Capital", American Journal of Political Science, Vol. 47, Issue 2, http://onlinelibrary.wiley.com, 2003.
- Chibba M., "Governance and Development: The Current Role of Theory, Policy and Practice", World Economics, Vol. 10, No. 2, http://www.relooney.info/, 2009.
- Dash B. B. & Raja A. V., "Institutions and the Quality of Governance: An Empirical study on interstate Differences in Economic Development in India", Asia- Pacific Development Journal, Vol. 16, No. 1, http://e.unescap.org/, 2009.
- Diebolt C., Mishra T., Ouattara B. & Parhi M., Does democratic distance matter for economic growth interdependence? A cross country analysis, DIME Final Conference, 6-8 April 2011, Maastricht, http://final.dime-eu.org/, 2014.
- Durlauf S. N. & Blume L. E., The New Palgrave: Dictionary of Economics, Second Edition, Vol. (2), Macmillan Publishers Ltd, New York, 2008.
- Easterly W. & Levin R., "Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions", Quarterly

shop on Making Markets Work Better for the Poor, http://eprints.soas.ac.uk/, 2004.

- Kong T., "Governance quality and economic growth", Working Papers in Economics & Econometrics, No. 537, http://ideas.repec.org/, 2011.
- Nakagawa H., "Democracy, Governance and Growth", Political Studies Association, Pacific Islands, http://www.arts.auckland, 2009.
- Rai V., Audit, Good Governance and Sustainable Development, Institute of South Asian Studies (ISAS), http://www.isas.nus.edu.sg/, 2015.
- Rivera-Batiz F. L., "Democracy, Governance and Economic Growth: Theory and Evidence", Review of Development Economics, Vol. 6, Issue 2, http://onlinelibrary.wiley.com/doi/., 2002.
- Rodrik D., "Thinking about governance", Governance, Growth and Development Decision-making, World Bank, http://siteresources.worldbank.org/, 2008.
- Schneider H., Participatory Governance: The Missing Link for Poverty Reduction, OECD Development Centre, No. 17, http://www.oecd-ilibrary.org/., 1999.
- Sebudubudu D., "The impact of good governance on development and poverty in Africa: Botswana - A relatively successful African initiative", African Journal of Political Science and International Relations, Vol. 4, No. 7, http://www.academicjournals.org/, 2010.
- Sharma S. D., "Democracy, Good Governance, and Economic Development", Taiwan Journal of Democracy, Vol. 3, No. 1, http://www.tfd.org., 2004.
- Siegle J. T., Weinstein M. M. & Morton M. H., "Why Democracies Excel", Foreign Affairs, September/October, http://www.foreignaffairs.org/, 2004.
- Singh, H, and Jun, W, "Some New Evidence of Determinations of Foreign Direct Investment In Developing Countries" ,World Bank, Working Paper, 1995.
- Smarzynska, B. and S. Wrei, 2000, Corroption and Composition of Foreing Direct Investment: Firm-Level Evidence, NBER WP 7969.
- Stein H., The World Bank and the Making of the Governance Agenda, http://www.trackingdevelopment.net/, 2009.
- Tavares J. & Wacziarg R., "How Democracy Affects Growth", European Economic Review, Vol. 45, http://www.sciencedirect.com/, 2001.

Journal of Economics, Vol. 112, http://qje.oxfordjournals.org/, 1997, P. 1203.

- El Beblawi H., Economic Growth in Egypt: Impediments and Constraints (1974–2004), The World Bank, Working Paper, No. 14, http://www.growthcommission.org/, 2008.
- El Gemaye J., "Arab Transitions Paradigm: Integrating Governance and Growth", Middle East Initiative Speaker Series, Belfer Center for Science and International Affairs -Harvard Kennedy School, Online at: http://belfercenter.hks.harvard.edu/., 2014, p. 5.
- Fayissa B. & Nsiah C., "The Impact of Governance on Economic Growth: Further Evidence for Africa", Working Paper Series, http://frank.mtsu.edu/, 2010.
- Gray H., Governance for Economic Growth and Poverty Reduction: Empirical Evidence and New Directions Reviewed, http://www.gsdrc.org/, 2007.
- Huynh K. P. & Jacho-Chavez D. T., "Growth and governance: A nonparametric analysis", Journal of Comparative Economics, No. 37, www.elsevier.com/locate/jce., 2009.
- Jiho , Jang and You, Seungkwan,"Does Political Instability Matte? Political Instability as a Determinant of Us Foreign Diredct Investment in Korea, 1977-1991. "Presented at the Southern Political Science Association, Savannah, GA, November 1999.
- Kaufmann D. & Kraay A., "Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going? "World Bank Policy Research, Working Paper, No. 4370, World Bank - Development Research Group (DECRG), http://papers.ssrn.com/. 2010b.
- Kaufmann D. & Kraay A., "Growth without Governance", World Bank Development Research Group (DECRG), Policy Research Working Paper 2928. http://papers.ssrn.com/, 2002.
- Kaufmann D. & Kraay A., "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", World Bank Policy Research, Working Paper, No. 5430, WB- Development Research Group (DECRG), http://papers.ssrn.com/, 2010a.
- Khan M. H., Governance, Growth and Development: Background paper for UNRISD Poverty Reduction and Policy Regimes, UNRISD, http://www.unrisd.org/, 2008.
- Khan M. H., Strategies For State-Led Social Transformation: Rent Management, Technology Acquisition and Long-Term Growth, ADB Work-

- Tiwari A. K. & Kalita M., "Governance and Foreign Aid in ASIAN Countries", Economics Bulletin, Vol. 31, Issue 1, http://ideas.repec.org, 2011,.
- UN, "Environmental Rule of Law: Critical to Sustainable Development", Issue Brief, the United Nations Environment Programmers (UNEP), http://www.unep.org/delc/, 2015.
- UNCTAD, World Investment Report 2004: The Shift Towards Services, United Nations, New York, 2004.
- UNDP, "Governance for Sustainable Development", Discussion Paper, http://www.undp.org/content/dam/, 2014.
- World Bank, The Worldwide Governance Indicators (WGI), http://info.worldbank.org/, 2011a-b.
- World Bankb, World Development Indicators (WDI), Economic and Social Data Service (ESDS) International, http://esds80.mcc.ac.uk/. 2017b.
- Yamada T., Sustainable Development and Poverty Reduction under Mubarak's Program, Discussion Paper, No. 145, (IDE), http://www.ide-jetro.jp/., 2008.
- Zidi A. & Dhifallah S. M., "Corruption, Governance and Economic Growth in Developing Countries: Analysis by Panel Data", International Journal of Management & Business studies, Vol. 3, Issue 2, http://www.ijmbs.com/32/1/ahmed., 2013.
- Zubair S. S., "Good Governance: Pakistan's Economic Growth and Worldwide Governance Indicators", Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, Vol. 8, No. 1, http://www.jespk.net/, 2014.